Journal Homepage: -www.journalijar.com

INTERNATIONAL JOURNAL OF ADVANCED RESEARCH (IJAR)

Article DOI:10.21474/IJAR01/24018
DOI URL: http://dx.doi.org/10.21474/IJAR01/24018

RESEARCH ARTICLE

ARABIC AND THE PROBLEM OF THE FORGERY OF PRE-ISLAMIC POETRY: A CRITICAL STUDY OF LINGUISTIC CONCEPTIONS BETWEEN PRESCRIPTIVISM, DESCRIPTIVISM, AND ORIENTALIST REFERENCE

العربيّة وإشكاليّة انتحال الشعر الجاهلي
نقد التصوّرات اللسانيّة بين المعياريّة والوصفيّة والمرجعيّة الاستشراقيّة

د. فتحي أحمد عبدالله أحمد

أستاذ مشارك في جامعات الداخل الفلسطيني

Manuscript Info

Manuscript History
Received: 14 June 2026
Final Accepted: 16 July 2026
Published: August 2026

Key words:-
Arabic Language; Pre-Islamic Poetry; Forgery; Taha Hussein; Prescriptivism; Descriptivism; Grammatical Inflection; Arabic Dialects; Diglossia; Orientalism.

Abstract

This study examines the problem of the alleged forgery of pre-Islamic poetry from a critical linguistic perspective. Rather than limiting the discussion to the authenticity of individual poems and their attribution to their poets, the study investigates the image of the Arabic language that emerged within this controversy and the methodological assumptions that contributed to constructing that image.The study argues that some modern approaches to the problem of forged pre-Islamic poetry went beyond questioning the authenticity of particular texts and associated the systematic nature of Classical Arabic with the assumption of later linguistic fabrication. Prescriptivism, grammatical inflection, dialectal diversity, diglossia, and the relatively late documentation of Arabic were consequently treated, in varying degrees, as evidence of a historical discontinuity between the language of pre-Islamic Arabs and the standardized language transmitted in later sources.The study therefore examines the tension between prescriptive and descriptive approaches and questions whether the distinction between standardized language and everyday linguistic usage can legitimately serve as evidence for textual forgery. It also discusses grammatical inflection and grammatical reasoning, the relationship between Classical Arabic and the ancient dialects, and the concept of diglossia.

"© 2026 by the Author(s). Published by IJAR under CC BY 4.0. Unrestricted use allowed with credit to the author."

Furthermore, it investigates the influence of Orientalist scholarship on modern representations of Arabic and pre-Islamic poetry, while examining Arab scholarly responses that emphasized the internal development of Arabic and the ability of linguistic competence to produce an organized linguistic system before the emergence of formal grammatical codification.The study concludes that variation between linguistic levels does not necessarily imply a rupture between Classical Arabic and dialectal usage, and that the late codification of grammatical rules does not

Corresponding Author:-فتحي أحمد عبدالله أحمد
Address:-أستاذ مشارك في جامعات الداخل الفلسطيني

necessarily indicate the late emergence of the linguistic phenomena themselves.Likewise, the systematic nature of Arabic inflection cannot, by itself, be considered evidence of fabrication. The study proposes that the authenticity of pre-Islamic texts should instead be evaluated through the convergence of linguistic, historical, stylistic, textual, and cultural evidence rather than through a single linguistic criterion or a predetermined conception of ancient Arabic.

Introduction:-

1- المقدّمة

تتبوّأ قضيّة الشعر الجاهلي موقعًا مركزيًّا في تاريخ النقد العربي الحديث؛ لأنّها لم تقتصر على البحث في نسبة قصيدة إلى شاعرها، وإنّما تجاوزت ذلك إلى أسئلة تتصل بتاريخ العربيّة، وطرائق انتقال الشعر، وطبيعة الرواية الشفويّة، ومرحلة التدوين، والعلاقة بين اللهجات العربيّة واللغة الشعريّة، ومدى إمكانيّة الوثوق بالمصادر التي حفظت لنا جانبًا كبيرًا من التراث الشعري القديم.

وقد بلغت هذه القضيّة مرحلةً مفصليّةً مع ظهور كتاب طه حسين ***في الشعر الجاهلي*** سنة 1926م، ثمّ صدور الصيغة المعدّلة منه بعنوان *في الأدب الجاهلي* سنة 1927م بعد انْ حُظر الكتاب،وقد اتخذ طه حسين من الشكّ المنهجي أداةً لإعادة النظر في الرواية الأدبيّة، متأثّرًا بمناهج البحث التاريخي والفلسفي الحديثة؛ وهو ما جعل كتابه نقطة تحوّل في الجدل حول الشعر الجاهلي .

غير أنّ القضية لم تكنْ أدبيّةً خالصةً بحال؛ إذْ سرعان ما انتقلت إلى المجال اللساني، وذلكلأنّ السؤال عن صحّة الشعر الجاهلي وأصالته ارتبط بالسؤال عن **لغة هذا الشعر:** هل كانت العربيّة التي وصلت إلينا في القصائد الجاهليّة لغةًحقيقيّةً نطق بها العرب، أمْ لغةً أدبيّةً مشتركةً "منحولةً" صاغها الرواة والنحاة في عصور لاحقة؟ وهل كان الإعراب جزءًا من السليقة العربيّة القديمة، أم كان ظاهرةً معياريّةً اكتسبت صورتها بعد نشوء الدرس النحوي؟ وهل يؤدّي وجود لهجات عربيّة متعدّدة إلى نفي وجود مستوى لغوي مشترك؟ وهل يمكن عدّ الاختلاف بين لغة الشعر ولغة التخاطب اليوميّة دليلًا كافيًا على الانتحال؟

هذه الأسئلة تجعل من إشكاليّة الانتحال مدخلًا مناسبًا لإعادة فحص صورة العربيّة في الوعي النقدي الحديث؛ إذْ لا تتعلّق المسألة بوجود نصوص منتحلة من عدمه فحسب، وإنّما تتعلق أيضًا بالتصوّرات التي نستخدمها للحكم على النصوص.

ومن هنا تأتي أهميّة التمييز بين أمرين: **تاريخ اللغة من جهة، وتاريخ التقعيد اللغوي من جهة أخرى،** فظهور النحو في مرحلة لاحقة لا يعني بالضرورة أنّ الظواهر التي وصفها النحاة قد ظهرت معهم؛ إذْ يمكن أنْ يكون التقعيد وصفًا لاحقًا لنظام لغوي سابق، كما يمكن أنْ يكون بعض التقعيد قد تأثّر بالانتقاء والتعميم. ومن ثمّ لا يصحّ منطقيًّا الانتقال من حقيقة تاريخيّة، هي تأخّر التدوين أو التقعيد، إلى نتيجة أخرى، هي تأخّر اللغة أو اصطناعها، إلّا بوجود قرائن مستقلّة تؤيّد ذلك.

كما أنّ تعدّد اللهجات لا يمثّل بالضرورة نقيضًا لوجود لغة مشتركة؛ فاللغات الطبيعيّة تعرف مستوياتٍ متنوّعةً للاستعمال، وقد توجد إلى جانب اللهجات المحليّة لغة مشتركة تستعمل في الشعر والتجارة والخطاب الرسمي والتواصل بين الجماعات المختلفة، رغم أنّ هذه الفرضيّة في الأساس هي من خيال الاستشراق وتصوّراته التي عارضها كثير من الباحثين المعاصرين.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى إعادة النظر في قضيّة الانتحال من خلال مساءلة **التصوّرات اللسانيّة** التي أسهمت في تشكيلها، ولا سيّما التصوّرات المتعلّقة بالمعياريّة والوصفيّة، والإعراب، والعلّة النحويّة، والتعدّد اللهجي، والازدواجيّة اللغويّة، والمرجعيّة الاستشراقيّة.

ولا ينطلق البحث من موقف مسبق يثبت صحّة الشعر الجاهلي كلّه أوْ ينفي وجود الانتحال فيه، وإنّما ينطلق من مبدأ منهجي مؤدّاه أنّ **الحكم على أصالة النصّ ينبغي أنْ يكون نتيجةً لتضافر الأدلّة، لا نتيجةً لقرينة واحدة، أو لموقف مسبق من اللغة أو الرواية** .

2-مشكلة البحث وأسئلته

تتمثّل مشكلة البحث في أنّ بعض الدراسات الحديثة جعلت من خصائص اللغة العربيّة التي وصلت في النصوص الجاهليّة موضوعًا للشكّ في أصل هذه النصوص، فصار انتظام النظام اللغوي، ووجود الإعراب، ووحدة اللغة الشعريّة، والتباين بين الفصيحة واللهجات، وتأخّر التدوين، عناصر تدخل في بناء حجّة الانتحال.ومن هنا يطرح البحث السؤال الرئيس:

إلى أيّ مدى أسهمت التصوّرات اللسانيّة المتعلّقة بالمعياريّة والوصفيّة والازدواجيّة واللهجات والإعراب والمرجعيّة الاستشراقيّة في تشكيل صورة العربيّة في قضيّة انتحال الشعر الجاهلي؟

ويتفرّع عن ذلك:

1. هلْ يمثّل تأخّر التقعيد النحوي دليلًا على تأخّر النظام اللغوي؟
2. هلْ يمثّل التعدّد اللهجي نفيًا لوجود مستوىً لغويّ مشترك؟
3. هلْ يمكن جعل الإعراب معيارًا منفردًا للحكم على أصالة النصّ؟
4. ما العلاقة بين لغة الشعر ولغة التداول؟
5. ما أثر المرجعيّة الاستشراقيّة في بعض التصوّرات الحديثة عن العربيّة؟
6. كيف يمكن بناء مقاربة أكثر توازنًا لإشكاليّة الانتحال؟

3-أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

1. تحليل صورة العربيّة في جدل انتحال الشعر الجاهلي .
2. الكشف عن حدود الثنائيّة بين المعياريّة والوصفيّة .
3. دراسة الإعراب بوصفه ظاهرةً لغويّةً لا مجرّد قاعدة معياريّة .
4. إعادة النظر في العلاقة بين الفصيحة واللهجات .
5. تحليل أثر مفهوم الازدواجيّة اللغويّة في تفسير ظاهرة الانتحال .
6. دراسة أثر بعض المرجعيّات الاستشراقيّة في تشكيل الخطاب حول طبيعة العربيّة .
7. اقتراح رؤية منهجيّة تقوم على تضافر القرائن في الحكم على أصالة النصوص .

4- منهج البحث

اعتمد البحث **المنهج الوصفي التحليلي النقدي** ، مستعينًا بالمنهجين التاريخي والمقارن؛ للكشف عن التصوّرات المنهجيّة التي وجّهت دراسة العربيّة والشعر الجاهلي، وتحليل منطلقاتها ومقولاتها ونقد حدودها ونتائجها. كما يقارن بين مواقف الدارسين العرب وبعض المرجعيّات الاستشراقيّة، مستفيدًا من منجزات الدرس اللغوي الحديث، بما يتيح إعادة فحص العلاقة بين **المعيار والاستعمال، والتقعيد والواقع اللغوي، وأصالة النصّ ومقولات الانتحال** في ضوء قراءة أكثر توازنًا للظاهرة.

ولعلّ من المفيد الإشارة إلى أنّ هذا البحث لا يتعامل مع الاستشراق بوصفه كتلةً فكريّةً واحدةً، ولا مع الباحثين العرب بوصفهم اتجاهًا واحدًا، وإنّما يركّز على **التصوّرات والمقولات التي كان لها أثر مباشر في تفسير العلاقة بين اللغة والانتحال**.

5-مفهوم الانتحال وحدود استعماله

يقصد بالانتحال في هذا البحث نسبة النصّ أو بعض عناصره إلى غير قائله، سواء أكان ذلك نتيجة تعمّد، أم نتيجة اضطراب الرواية، أمْ كان بسبب تصرّف في النصّ أثناء نقله وتدوينه.

ويقتضي ذلك التمييز بين **انتحال النصّ كلّه، وانتحال بعض أبياته، وتغيير الرواية، والتصحيف، والإضافة، والحذف، والتصرّف في الألفاظ**، فهذا التمييز ضروري كما يرى الباحث؛ لأنّ اختلاف الروايات لا يعني بالضرورة سقوط أصل النصّ، كما أنّ وجود بعض العناصر المتأخّرة لا يكفي وحده للحكم على النصّ كلّه بالانتحال.ومن ثمّ يستعمل هذا البحث مفهوم الانتحال استعمالًا نقديًّا لا حكمًا مسبقًا.

المحور الأوّل: المعياريّة والوصفيّة وإشكاليّة أصل النظام اللساني

5.1- المعياريّة والوصفيّة في قراءة العربيّة القديمة

يبدو أنّ أزمة معالجةِ العربيةِ لإشكاليّة الانتحال تتمثّل في الارتهان المفرط لثنائيّة المعياريّة والوصفيّة، وتوظيفها أداةً لتفكيك بنية اللغة بدلًا من فهم سياقات تشكّلها ووظائفها؛ فغدت العربيّة، في الوعي المستلب، تنحرف عن صورتها بوصفها **سليقةً حضاريّةً جامعة** ، لتُختزل في صورة **جهازٍ تقنيٍّ صاغته القواعد بأثرٍ رجعي**، متجاهلين حيويّة الاستعمال وتنوّع مساراته التاريخيّة.

وتتمحور ثنائيّة **المعياريّة** (Prescriptive)**والوصفيّة** (Descriptive)في دراسة العربيّة القديمة حول الصراع والتكامل بين رصد الواقع اللغوي كما نطق به العرب الأقحاح (الوصفيّة)، وبين تقنين القواعد وتحديد الصحيح والفاسد من الكلام (المعياريّة) .وقد بدأ الدرس اللغوي والتراث النحوي بجهود وصفيّة تعتمد الاستقراء من أفواه الفصحاء، ثمّ تحوّل تدريجيًّا نحو أطر معياريّة صارمة لضبط اللسان وحماية النصّ القرآني.[1]

ويلاحظ أنّ**المنهج الوصفي** في العربيّة القديمة تميّز بمسار متعدّد الرؤى، حيث شمل:

- **الاستقراء والرحلة:**رحل النحاة الأوائل والرواة (كخليل بن أحمد وسيبويه وابن الأعرابي) إلى البادية لسماع لغة العرب الأقحاح ومشافهة الأعراب وتسجيل ما هو كائن فعلًا.
- **رصد الشواهد:**قبول اللهجات القبليّة المختلفة (قريش، تميم، هذيل) واعتبارها موادّ خامًا ووصفيّةً يُبنى عليها الأصل اللغوي دون إصدار حكم بالمخالفة المطلقة.
- **التقعيد المبدئي:**وصف النظام الصوتي والصرفي والنحوي كما نطق به أهل الفصاحة في عصر الاحتجاج.

أمّا بخصوص**المنهج المعياري** في العربيّة القديمة، فنجده قد حدّد لنفسه منهجًا قياسيًّا صارمًا تمثّل بالآتي:

- **تحديد الصواب والخطأ:**الانتقال من مرحلة "ما قالوه" إلى مرحلة "ما يجب أنْ يُقال"، ورفض ما خالف القياس أو اللحن.
- **تقديس القواعد:**وضع معايير صارمة لصحّة التراكيب استنادًا إلى القرآن الكريم والشعر العربي القديم ضمن حدود زمانيّة ومكانيّة ضيّقة (عصر الاحتجاج).
- **استبعاد التنوّع:**تهميش اللهجات الحيّة المتأخّرة أو الحطّ من قدرها وتسميتها بـ "اللحن" أو "الضعيف" لعدم مطابقتها للمعيار المستنبط[2].

وقد سعى أنصار الاتجاه المعياري إلى إحكام تلك القواعد والمعايير، وإضفاء طابع منطقي صارم عليها، ثمّ تنزيلها على كلام العرب، ولا سيّما ما كان منه جاريًا على السليقة والطبع، وكأنّ القاعدة المسبقة تمثّل المعيار الحاكم الذي ينبغي أنْ تنضبط به الاستعمالات اللغويّة كافّةً. ومن هنا يتأسّس المنهج المعياري على **منطق افتراضي استنباطي** ينطلق من الكليّات والقواعد العامّة، ثمّ يتجه إلى تفسير الجزئيّات والحكم عليها في ضوء تلك القواعد، فيغدوالأصل هو القاعدة، والاستعمال تابعًا لها ومقيسًا عليها .وبهذا المعنى، لا يجعل المنهج المعياري من الوصف اللغوي نقطة انطلاق أولى، وإنّما يتعامل مع الظاهرة اللغويّة من خلال معيار سابق عليها؛ فما وافق القاعدة عُدَّ فصيحًا صحيحًا، وما خرج عنها عُمد إلى تخريجه وتأويله بما يحفظ للنظام

[1] - العياشي، عمياز، تأرجح الدرس النحوي في التراث العربي بين الوصفيّة والمعياريّة، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، **مجلّة كليّة الآداب واللغات**، العدد 20، جانفي 2017م، ص 376 – 383 ، 385 – 389.

[2]- رحال، هشام، الدرس النحوي بين المعياريّة والواقع اللغوي، **لغة كلام**، الجزائر: مختبر اللغة والتواصل بالمركز الجامعي بغليزان، 01، 2015م، ص 161 – 168.

المعياري تماسكه. فإذا تعذّر حمل الاستعمال على قاعدة مطّردة، لجأ النحاة إلى ضروب متعدّدة من التأويل والتخريج، قد يبلغ بعضها درجة من البعد والتكلّف، أو حكموا على الاستعمال بالشذوذ أو القلّة أو الندرة، لا لكونه غير ثابت في كلام العرب، وإنّما لعدم انسجامه مع البناء القاعدي الذي استقرّ لديهم.

ومن ثمّ، فإنّ الإشكال المنهجي لا يكمن في وضع القواعد ذاتها، إذْ لا غنى عن التقعيد في بناء أيّ نظريّة لغويّة، وإنّما يكمن في **تحويل القاعدة من أداة لوصف الاستعمال وتفسيره إلى سلطة معياريّة سابقة عليه** ؛ بحيث يُعاد تأويل الواقع اللغوي ليتلاءم مع القاعدة، بدلًا من مراجعة القاعدة في ضوء تنوّع الاستعمالات وتعدّد أنماطها. وهذا ما يكشف عن العلاقة الجدليّة الكامنة بين المعياريّة والوصفيّة، فبينما تنطلق المعياريّة من السؤال عمّا ينبغي أنْ يكون عليه الكلام، تنطلق الوصفيّة من السؤال عمّا هو كائن بالفعل في الاستعمال اللغوي، وما تكشف عنه الظواهر من انتظامات داخليّة يمكن استقراء قواعدها من المادّة اللغويّة نفسها[3]. وهذا التوجّه أدّى إلى أن اختُزل النظام النحوي في صورةِ قيودٍ معياريّةٍ فرضها الرواة قسرًا، سعيًا إلى لَمِّ شتات الواقع اللهجي المتعدّد وإخضاعه لنظامٍ لغويٍّ موحّد؛ الأمر الذي مهّد، من حيث لا يُقصد، لقبول مقولة الانتحال بوصفها مخرجًا لتفسير الفجوة المتصوَّرة بين لغة الفنّ وواقع التداول اللساني. وفي هذا السياق، يذهب ياقوت إلى أنّ اللغة الموحّدة التي اضطلع الرواة بتقعيدها ليست إلّا لغةً فنيّةً مصطنعةً، وأنّ النظام النحوي الذي استقرّ في الدرس العربي الحديث جاء ثمرةَ عمليّةٍ قسريّة أُخضع فيها التنوّع اللهجي لمعايير الرواة وقواعدهم. ومن ثمّ، فإنّ الفارق بين **اللغة المعياريّة المصاغة في كتب النحو** و**اللغة المتداولة في واقعها التاريخي** غدا، في هذا التصوّر، أحد المداخل التي أفضت لاحقًا إلى التشكيك في أصالة النصوص العربيّة، واتهامها بالتزوير والتحريف.[4]

التوازن والتداخل

- **جذور وصفيّة:**لم يخلُ النحو العربي تمامًا من الوصفيّة، بلْ ظلّت الجذور الأولى استقرائيّةً.
- **طغيان المعياريّة:**غلبت النزعة المعياريّة لاحقًا في التعليم والتأليف لحاجة الدولة وحفظ النصوص الدينيّة من التحريف اللفظي [5].
- **الرؤية الحديثة:**تنظر الدراسات اللغويّة الحديثة إلى هذه الثنائيّة بوصفها مدخلًا أساسيًّا لفهم العربيّة في سياقها التاريخي؛ إذْ تقتضي دراسة اللغة القديمة التمييز بين **المعيار اللغوي الذي صاغته كتب التقعيد** وبين **الاستعمال اللغوي الفعلي الذي تكشف عنه النصوص والشواه د**،ومن ثمّ، فإنّ استيعاب تنوّع الظاهرة اللغويّة تاريخيًّا يقتضي الحذر من إسقاط المعياريّة النحويّة اللاحقة بصورة مطلقة على الاستعمال القديم، أو التعامل مع النموذج المعياري بوصفه ممثّلًا وحيدًا للواقع اللغوي ، ولذلك فلِقّ فهم العربيّة القديمة يتطلّب وعيًا بهذه الثنائيّة لتجنّب إسقاط المعياريّة المطلقة على تنوّع الواقع اللغوي التاريخي.

وتمثّل العلاقة بين المعياريّة والوصفيّة آليّةً ذات اعتباربهدف فهم الجدل اللساني حول الشعر الجاهلي، فالمعياريّة تنظر إلى اللغة من خلال القواعد والضوابط التي استقرّ عليها نظامها، في حين تركز الوصفيّة على رصد الاستعمال اللغوي كما هو في سياقه.

وقد صاغ تمام حسان هذه الثنائيّة في دراسته للعلاقة بين المعياريّة والوصفيّة، مبيّنًا أنّ اللغة بالنسبة إلى المتكلم معايير يراعيها، وبالنسبة إلى الباحث ظواهر يلاحظها؛ فالنجاح في الاستعمال يقوم على مراعاة النظام، بينما يقوم نجاح الباحث على حسن وصف الظاهرة وإدراك مضامينها .

ولا تكمن المشكلة في المنهج الوصفي نفسه؛ فهو أداة أساسيّة في البحث اللغوي، وإنّما تكمن في **تحويل الوصف إلى أداة لنفي المعياريّة التاريخيّة** ، أو افتراض أنّ النظام المنتظم لا يمكن أنْ يكون طبيعيًّا إلّا إذا كان قد نشأ في مرحلة لاحقة.[6]

ويتجلّى **الاستلاب المعرفي** في بعض مقاربات المرجعيّة الاستشراقيّة، ولا سيما لدى نولدكه وألفرت، كما يعرض لها عبد الرحمن بدوي؛ إذْ لم يكن التشكيك في صحّة الشعر الجاهلي، في هذا التصوّر، مجرّد غاية نقديّة تتصل بإثبات النصوص أو نفيها، بلْ غدا مدخلًا لإعادة النظر في **النموذج اللساني الموحّد** الذي استندت إليه صورة العربيّة وتشكّلت في إطاره ملامح الهُويّة الثقافيّة العربيّة. ويشير بدوي إلى أنّ هؤلاء المستشرقين، وفي مقدّمتهم نولدكه وألفرت، اتخذوا من نقد الشعر الجاهلي سبيلًا إلى التشكيك في وحدة العربيّة، وتصويرها بوصفها تجمّعًا من اللهجات المتفرّقة التي لم تتبلور في صورة لغوية موحّدة إلا في عصور لاحقة.[7]

ومن ثمّ، فإنّ جوهر هذا التصوّر لا يقف عند حدود **نقد النصّ الشعري**، بلْ يتجاوزها إلى مساءلة الأصل اللساني الذي انتظمت حوله الثقافة العربيّة، بما يفضي إلى زعزعة أحد المرتكزات التي قامت عليها صورتها التاريخيّة عن وحدة لغتها واستمرارها.

ومن هنا ينبغي التفريق بين **النظام اللغوي** و**التقعيد الذي يصف النظام**،فالنحاة لم يضعوا بالضرورة جميع الظواهر التي وصفوها، وإنّما حاولوا من خلال مناهجهم استقراء ما وجدوه في كلام العرب، ثمّ صاغوا لذلك قواعد وتعليلات .وهذه التفرقة ضروريّة في قضيّة الشعر الجاهلي؛ لأنّ القول بأنّ النحو دُوِّن بعد العصر الجاهلي لا يؤدّي منطقيًّا إلى القول بأنّ الظواهر النحويّة نفسها نشأت بعده.

وفي مقاربة لإشكاليّة **الانتحال**؛ تنطلق بعض المرجعيّات، ومنها نولدكه والمستشرق الألماني هارتويك هيرشفلد (Hartwig Hirschfeld)، من تصوّرٍ يرى أنّ العربيّة المعياريّة قد ظهرت في صورةٍ مكتملة دون تدرّج تاريخي يفسّر تشكّلها ونضجها. وقد استُثمر هذا التصوّر لدى بعض الباحثين العرب بوصفه مدخلًا للطعن في أصالة اللغة والشعر الجاهلي، فزُعم أنّ ذلك النظام اللغوي بالغ الإحكام الذي تجلّى في المعلّقات لا يمكن أنْ يكون ثمرة بيئة بدويّة، وإنّما هو صناعةٌ لغويّة ونحويّة أُعيد تشكيلها في حواضر العراق [8]. وفي مقابل ذلك، يردّ السامرائي على هذا التصوّر، مؤكّدًا أنّ **السليقة العربيّة**

---

[3]- زوبن، علي،**منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامّة، ص 23.

[4]- ياقوت، أحمد سليمان، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، ط1، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 1989م، ص 32 – 35.

[5]- سعيد،عبد الوارث مبروك، **في إصلاح النحو العربي – دراسة نقديّة**، ط1، الكويت: دار القلم، 1985م، ص 28.

[6]- حسان، تمام،**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ط4، القاهرة: عالم الكتب، 2000م، ص 21 – 28.

[7]- بدوي، عبد الرحمن، **دراسات المستشرقين حول صحّة الشعر الجاهلي**، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1979م، ص 7–14.

[8]- حسين، طه، **في الأدب الجاهلي**، ط3، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1933م، ص 64 – 70.

كانت تنطوي على نظام داخلي راسخ يمكّن المتكلّم من إنتاج اللغة وصياغة أنماطها الفصيحة بصورة طبيعيّة، دون حاجة إلى افتراض الاصطناع أو الوضع المتأخّر.[9] ومن ثمّ، فإنّ الإشكال لا يكمن في ملاحظة نضج العربيّة في أقدم نصوصها المدوّنة، وإنّما في **تحويل هذا النضج إلى قرينة على غياب تاريخها التكويني** ؛ إذْ يُفترض أنّ اللغة لا تبلغ درجة من الإحكام إلّا بعد أن تمرّ بمراحل ظاهرة من التشكّل والتطوّر والارتقاء. وبناءً على هذا الافتراض، غدت الفجوة المتصوَّرة بين اكتمال النظام اللغوي في النصوص القديمة وبين غياب شواهد كافية على مراحله السابقة ذريعةً لقبول الانتحال بوصفه تفسيرًا بديلًا.

وهنا تنكشف المفارقة؛ إذ اختُزلت قيمة العربيّة في كونها **لغةً بلا طفولةٍ لسانيّة**، وكأنّ اكتمالها المبكّر دليلٌ على أنّها لم تنشأ طبيعيًّا، بدل أنْ يكون شاهدًا على رسوخ السليقة وقدرتها على إنتاج نظام لغوي متماسك قبل مرحلة التقعيد والتدوين. ومن ثمّ غدا **غياب المراحل التكوينيّة الموثقة**، في هذا التصوّر، دليلًا على الاصطناع، مع أنّ غياب التوثيق لا يساوي بالضرورة غياب التطوّر، ولا يقتضي أنْ يكون اكتمال النظام في النصوص الباقية دليلًا على اختلاقها.[10]

5.2–الإعراب وأصالة النظام

يمثّل الإعراب إحدى أكثر القضايا إثارةً للجدل في تاريخ العربيّة؛ إذْ نظر إليه بعض الباحثين بوصفه عنصرًا أساسيًّا في نظام العربيّة، بينما رأى آخرون أنّ صورته المتكاملة كما وصلت إلينا قد تكون متأثرةً بالتقعيد النحوي اللاحق .غير أنّ التمييز بين **وجود الظاهرة ووصفها العلمي** يظلّ ضروريًّا، فوجود الإعراب في النصوص لا يعني أنّ العرب كانوا يعرفون المصطلحات النحويّة التي صاغها النحاة، كما أنّ عدم وجود مصطلحات نحويّة في العصر الجاهلي لا يعني غياب الظاهرة نفسها .وهنا تظهر قيمة المنهج التاريخي؛ إذْ ينبغي أنْ يسأل الباحث :هل الظاهرة الإعرابيّة التي يصفها النحاة لها شواهد أقدم من مرحلة التقعيد؟بدل أنْ يسأل:متى وضع النحاة مصطلح الإعراب؟فالسؤال الأوّل تاريخي لساني، أمّا الثاني فتاريخ للعلم نفسه.

وقد أكّد إبراهيم السامرائي أهميّة النظر إلى اللغة في سياق تطوّرها التاريخي، ودعا إلى دراسة النصوص عبر العصور لفهم عوامل التطوّر اللغوي. وتدلّ بيانات الكتاب البيليوغرافيّة المتاحة على أنّه عالج التطوّر اللغوي في ظروفه التاريخيّة، لا بوصف اللغة نظامًا ثابتًا منعزلًا عن الزمن .ومن ثمّ فإنّ تأخّر التقعيد لا يكفي لإثبات أنّ النظام الإعرابي اختراع متأخّر.

وتتجلّى أزّمةُ معالجةِ إشكاليّة الإعراب في تحويلها من ظاهرةٍ لسانيّة جديرةٍ بالفحص إلى أداةٍ لإعادة بناء صورة العربيّة بوصفها كيانًا طارئًا أو منتحلًا؛ إذْ رُوّج، في بعض المرجعيّات الاستشراقيّة التي يتصدّرها نولدكه، كما يعرض لها عبد الرحمن بدوي، لتصوّرٍ ينفي عن اللسان الجاهلي أصالة الإعراب، ويردّه إلى تحليةٍ فنيّةٍ أو نظامٍ معياري استحدثه النحاة في عصور لاحقة ومتأخّرة نسبيًّا، فأضفَوْا به على النصوص القديمة مسحةً من الإحكام والكمال[11].

وقد وجد هذا التصوّر صدىً في بعض القراءات الوصفيّة العربيّة؛ إذْ يرى أحمد سليمان ياقوت أنّ المنهج الوصفي، حين ارتهن بهذه المرجعيّة، انتهى إلى تصوير الإعراب بوصفه قشرةً خارجيّةً أو صناعةً أضافها النحاة في حواضر العراق إلى لغة العرب، طلبًا لإحكامها وإكسابها صورةً معياريّةً مكتملةً[12]. ويقترب تمام حسان من هذا التصوّر حين يرى أنّ الإعراب لا يمثّل بالضرورة سمةً مطّردةً في لغة التخاطب اليوميّة، وإنّما ارتبط، في جانب منه، بوظائف أدائيّة وفنيّة في اللغة الأدبيّة، وأنّ النحاة بالغوا في تعميمه وتقنينه حتى غدا، في الدرس النحوي، أصلًا حاكمًا في مختلف أنماط الكلام [13].

غير أنّ خطورة هذا التصوّر لا تكمن في مناقشة وظيفة الإعراب أو حدود حضوره في الاستعمال، وإنّما في **نقل الخلاف من مستوى الوصف اللغوي إلى مستوى نفي الأصالة** ؛ إذْ يتحوّل اختلاف الوظائف والسياقات إلى قرينة على الاصطناع، ويُقرأ التقعيد النحوي اللاحق بوصفه إنشاءً للظاهرة لا وصفًا لها. وبهذا جُرّد الإعراب من قيمته في بنية العربيّة، بوصفه إحدى الآليّات التي تسهم في توجيه المعنى والكشف عن العلاقات النحويّة، ليُعاد تقديمه باعتباره صناعةً متأخّرةً أُسقطت على النصوص بأثرٍ رجعي.

ومن هنا تتشكّل المفارقة المنهجيّة،**فالفصل بين الإعراب بوصفه استعمالًا لغويًّا، والإعراب بوصفه نظامًا نحويًّا مقعّدًا، لا يبرّر الفصل بينه وبين السليقة العربيّة؛** إذْ إنّ تقعيد الظاهرة في مرحلة لاحقة لا يعني بالضرورة نشوءها في تلك المرحلة. ومن ثمّ فإنّ اختزال الإعراب في كونه تحليةً فنيّةً أو صناعةً نحويّةً يطمس الفارق بين **الظاهرة في واقع الاستعمال** و**النظريّة التي جاءت لوصفها وتنظيمها**، ويجعل من تأخّر التقعيد دليلًا على تأخّر الظاهرة نفسها؛ وهي قفزة منهجيّة تحتاج إلى دليل مستقلّ، لا إلى مجرّد افتراضها وكفى دون الإيفاء بما هو مطلوب في هذه المرحلة.

إنّ جوهر التبعيّة في هذه المعالجة يكمن في **إسقاط مقاييس الحاضر على لغة الماضي** ؛ إذْ غُلّب المنهج الوصفي حين قيسَت العربية الفصيحة بواقع اللهجات المتأخّرة التي غاب عنها الإعراب أو تراجع فيها، ثمّ أُعيد بناء الحكم على العربيّة القديمة في ضوء هذا الواقع اللاحق. وبذلك تحوّل اختلاف المراحل والسياقات اللغويّة إلى قرينة على الانتحال، وأصبح ما طرأ على الاستعمال من تحوّل دليلًا يُسقط بأثرٍ رجعي على أصول العربيّة وتاريخها.

وعلى هذا الأساس، اكتملت صورة العربيّة في هذا السياق بوصفها **لغةً منتحلةً في نظامها الإعرابي، وقواعدها المعياريّة، وتاريخ تشكّلها** ، وكأنّ ما استقرّ فيها من خصائص ليس امتدادًا لسليقة لغويّة حيّة، وإنّما بناءٌ متأخّر أُعيد إسقاطه على النصوص القديمة. وهنا تكمن المفارقة؛ إذْ يُستدلّ على أصالة الماضي بواقعٍ لغوي لاحق، ويُجعل فقدان بعض الظواهر في اللهجات المتأخرة شاهدًا على عدم أصالتها في العربيّة القديمة، في حين أنّ التغير اللغوي بطبيعته لا يقتضي انعدام الأصل ولا يقطع بالضرورة صلته بما سبقه.

ومن ثمّ، فإنّ استعادة أصالة العربيّة لا تكون بالارتهان إلى قوالب معياريّة أو وصفيّة جاهزة، ولا باستبدال نموذجٍ منهجي بآخر، وإنّما **بإعادة الظاهرة إلى سياقها التاريخي واللساني، والنظر إلى العربيّة بوصفها كيانًا حيًّا متصلًا تتفاعل داخله السليقة والاستعمال والتقعيد والتطور**، وعندئذ يغدو الانتحال

---

[9]- السامرائي، إبراهيم، **التطوّر اللغوي التاريخي**، ط2، بيروت: دار الأندلس للنشر والتوزيع، 1981م، ص 38–39.

[10]- حسين، **في الأدب الجاهلي**، مرجع سابق، ص 36 – 42.

[11]- بدوي، **دراسات المستشرقين حول صحّة الشعر الجاهلي**، مرجع سابق، ص 25 –40.

[12]-ياقوت، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، مرجع سابق، ص 112.

[13]- حسان، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، مرجع سابق، ص 188.

فرضيّةً تحتاج إلى دليل مستقلّ، لا نتيجةً تُستخلص سلفًا من الفارق بين العربيّة القديمة ولهجاتها اللاحقة؛ فالعربيّة، في امتدادها التاريخي، ليست شظايا لغويّةً منفصلةً، وإنّما مسارٌ متصل لا يجوز تجزئته أو الحكم على حلقاته بعضها بمعايير بعض.

5.3 - العلة النحويّة: تفسير اللغة أم اختراعها؟

أثارت العِلّة النحويّة إشكالًا منهجيًّا وفكريًّا بارزًا في دراسة النحو العربي، ولا سيّما عند محاولة تفسير الكيفيّة التي انتقل بها النحو من رصد الاستعمال اللغوي إلى بناء منظومة نظريّة متكاملة من القواعد والأحكام. فقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ ما طرأ على النحو العربي من كثرة التعليل والتقسيم والتفريع والتأويل يكشف عن حضور العقل النحوي حضورًا قويًّا في إعادة تنظيم المادّة اللغويّة وصياغتها ضمن نسق استدلالي يتجاوز حدود الوصف المباشر للظاهرة. فالمادّة اللغويّة في أصلها استعمال حيّ متنوّع، بينما أسهم العقل النحوي في تصنيف هذا الاستعمال، وربط جزئيّاته بأصول كليّة، والبحث عن العلل التي تفسّر انتظامه واختلافه.

وتمثّل **العِلّة النحوية** أحد أبرز مواطن الإشكال في هذا المحور حين تُنقل من وظيفتها التفسيريّة إلى **قرينةٍ على اتهام النظام اللساني بالاصطناع والانتحال**؛ إذ اتّكأ بعض الاتجاه الوصفي، عند تمام حسان وأحمد سليمان ياقوت، على أنّ فائض التعليل والتقسيم والتفريع في النحو يكشف عن نزوع النحاة إلى عقلنة مادّة لغويّة كانت، في أصلها الجاهلي، أبسط وأقرب إلى مقتضى السليقة من ذلك الانضباط النظري الذي انتهت إليه في المدوّنة النحويّة. ووفق هذا التصوّر، بدا النحو وكأنّه أعاد تشكيل اللغة وفق منطقٍ تجريدي، حتى تحوّلت في صورتها المقعّدة من **ظاهرةٍ لسانيّة حيّة إلى بناءٍ هندسي محكم.**[14]وقد تعزّز هذا المنظور، في بعض القراءات، تحت تأثير المرجعيّات الاستشراقيّة لدى فلوجل ونولدكه، فأُعيد تصوير النحو العربي بوصفه بناءً قياسيًّا متأخّرًا أُسقط على اللغة من خارجها، لا نظامًا استُخلص تدريجيًّا من ملاحظة الاستعمال ومحاولة تفسير انتظامه. ومن ثمّ غدا اللسان العربي، في هذا التصوّر، أشبه بكيانٍ خضع لإعادة هندسةٍ نظريّة في مدارس البصرة والكوفة، وانفصل في صورته المعياريّة عن **حيويّة السليقة ومجال التداول الطبيعي في البيئات العربيّة الأولى.**[15]غير أنّ هذا التصوّر يخلط بين **تاريخ الظاهرة وتاريخ تفسيرها** ؛ فازدياد التعليل في المدوّنة النحويّة لا يقتضي أنّ الظاهرة اللغويّة نفسها كانت مصطنعةً، كما أنّ انتقال الاستعمال من مستوى السليقة إلى مستوى التقعيد لا يعني أنّ التقعيد هو الذي أنشأ الظاهرة. فالعلّة قد تكون في جوهرها محاولةً من العقل النحوي للكشف عن انتظامٍ كامن في الاستعمال، ثمّ تحويل هذا الانتظام إلى قاعدة قابلة للتفسير والقياس. ومن هنا فإنّ**التعقيد الذي أصاب النظريّة لا يساوي بالضرورة تعقيدًا في اللغة ذاتها** ، كما أنّ كثرة القواعد والعلل لا تصلح وحدها دليلًا على انتحال النظام اللساني.وبذلك تظلّ العلّة النحويّة، في جوهرها، شاهدةً على انتقال العربيّة من **السليقة إلى الوعي بالنظام** ، لا بالضرورة من الأصالة إلى الاصطناع؛ فالفرق بين أنْ تُنشئ القاعدةُ الظاهرةَ وأنْ تكشف عنها فرقٌ منهجي حاسم، وإغفاله هو الذي يحوّل التقعيد اللاحق من فعلٍ علمي في تفسير اللغة إلى دليلٍ مُفترض على اختلاقها.

ولمْ تكنِ العِلّة النحويّة مجرّد تفسير لاحق للقاعدة، بل اضطلعت بدور أساسي في بناء التصوّر النحوي ذاته؛ إذ اتخذها النحاة وسيلةً للكشف عن أسباب الظواهر اللغويّة، وتفسير خروج بعض الاستعمالات عن القياس، وربط الأحكام النحويّة بعضها ببعض ضمن شبكة من العلاقات المنطقيّة. ومن خلال هذا المسار أصبح الانتقال من الظاهرة إلى تفسيرها، ومن التفسير إلى تقعيدها، ومن القاعدة إلى تفريع الأحكام عنها سمةً بارزةً من سمات التفكير النحوي العربي.

وقد أدّى توظيف العلل إلى إكساب النحو قدرًا كبيرًا من الاتساق الداخلي؛ إذْ لم يعد الحكم النحوي قائمًا على مجرّد النقل أو الاستقراء، وإنّما أصبح مرتبطًا بمسوّغ يفسّر سبب الحكم ووجه انطباقه على الظاهرة. غير أنّ هذا المسار نفسه أفضى، في بعض مراحله، إلى تضخّم الجانب التفسيري والجدلي، حين تجاوزت العلّة وظيفة الكشف عن انتظام الظاهرة إلى افتراض علل ذهنيّة أو تقديرات نظريّة لا تستند بالضرورة إلى قرائن استعماليّة مباشرة. وهنا نشأ الإشكال الذي أثارته الدراسات الحديثة حول حدود العلّة النحويّة:هلْ كانت العلّة أداةً لاكتشاف النظام الكامن في اللغة، أم أنّها أسهمت في بناء نظام نظري أُعيدت صياغة الظواهر اللغويّة على أساسه؟

ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى العلّة النحويّة بوصفها حلقةً وسيطةً بين المادّة اللغويّة الخام والعقل التقعيدي؛ فهي تنقل الظاهرة من مستوى الملاحظة إلى مستوى التفسير، ثمّ تجعل من التفسير أساسًا لبناء القاعدة وتعميمها. ولذلك فإنّ دراسة العلّة لا تنفصل عن دراسة المنهج الذي تشكّل به النحو العربي، لأنّها تكشف مقدار ما أسهم به الاستقراء اللغوي من جهة، وما أضافه العقل التحليلي والتجريدي من جهة أخرى، في إنتاج الصورة النهائيّة التي تشكّلتواستقرّ عليها النظام النحوي العربي.[16]

لكنْ وبرغم ما تقدّم ينبغي التفريق بين **العلّة بوصفها تفسيرًا**، و**العلّة بوصفها مصدرًا للقاعدة** ، فقد يفسّر النحوي ظاهرةً موجودةً في الاستعمال، وقد يتوسّع في القياس عليها، وقد يصوغ لها تفسيرًا فلسفيًّا أو منطقيًّا، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنّه اخترع الظاهرة التي يفسّرها .

وإنّ تلاحم إشكاليّة**العِلّة النحويّة** مع إشكالات المعياريّة والإعراب يضيّق الخناق المنهجي حول هذا المحور، إذْ تُدفع العربيّة إلى **قفص اتهام شامل** تُقرأ فيه خصائصها اللغويّة، من موثوقيّة الرواية إلى نظام الإعراب والتقعيد، بوصفها قرائن محتملةً على التزييف والاصطناع. وهكذا تتحوّل أدوات الوصف والتحليل، في بعض القراءات المتأثّرة بالمناهج الوافدة، من وسائل لفهم الظاهرة في سياقها التاريخي إلى معايير لمحاكمة أصالتها؛ لتنتهي العربيّة، في هذا التصوّر، إلى قيمةٍ مشروطة بمدى انطباقها على نماذج نظريّة وافدة، بدل النظر إليها بوصفها **منظومةً لسانيّةً حيّةً ذات تاريخها الداخلي واستقلالها الحضاري**.وعليه فإنّ تعقيد النظريّة النحوية لا يساوي تعقيد اللغة في مرحلتها الأولى، كما أنّ بساطة الاستعمال لا تعني غياب النظام .وتتمثّل المشكلة المنهجيّة بتجلّياتها في جعل **التفسير اللاحق دليلًا على نشوء الظاهرة لاحقًا**؛ وهي نتيجة لا تلزم من مقدّماتها.

المحور الثاني: الفصيحة واللهجات والازدواجيّة اللغويّة

[14]- **المرجع نفسه**، ص 168 – 172.

[15]- ياقوت، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، مرجع سابق، ص34 – 36.

[16]- الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط5، بيروت: دار النفائس، 1986م، ص 67 – 88.

6.1-التعدّد اللهجي ووحدة المستوى المشترك

يبدو أنّ أزَمة البحث في صورة العربيّة وأصالتها انتقلت إلى مستوىً أكثر تعقيدًا عند مقاربة **إشكاليّة الانتحال من منظور الازدواجيّة اللغويّة** ؛ إذْ لمْ تعدِ العربيّة، في بعض القراءات التابعة، مجرد نصوص يُشكّ في صحّة نسبتها، بلْ غدت **نظامًا لسانيًّا مصطنعًا في بنيته وتكوّنه ووظيفته.** وقد أسهمت المرجعيّات التي يمثّلها جاشوا بلاو وتشارلز فرجسون، كما ترد في الدراسات المترجمة ضمن كتاب ***دراسات في تاريخ اللغة العربيّة*** ، في ترسيخ صورةٍ للعربيّة تقوم على الانقسام بين مستوى لغوي أدبي مشترك ومستويات لهجيّة متباينة؛ فافترض هذا التصوّر فجوةً واسعةً بين لغة الشعر الجاهلي ولغة التداول اليومي في البيئات العربيّة، وصوّر الفصيحة المشتركة بوصفها لغةً فنيّةً تجاوزت التعدّد اللهجي وجمعت عناصره في صيغة موحّدة.

وقد أفضى هذا التصوّر، حين نُقل من دائرة **وصف التعدّد الوظيفي واللغوي** إلى تفسير أصل الفصيحة، إلى نتيجة أكثر خطورةً؛ إذْ أصبحت الفجوة بين لغة الشعر ولغة التخاطب تُقرأ بوصفها دليلًا على انفصال الفصيحة عن بيئتها الطبيعيّة، لا بوصفها مظهرًا من مظاهر التنوّع الوظيفي داخل اللغة. ومن هنا وجد القول بالانتحال سبيله إلى الظهور بوصفه تفسيرًا للفارق بين المستوى الأدبي المشترك والاستعمال اللهجي، وكأنّ غياب التعدّد اللهجي عن القصيدة الجاهليّة يقتضي افتراض صناعةٍ لاحقة للغتها.

غير أنّ هذا الاستنتاج يخلط بين **الاختلاف الوظيفي والتباعد التاريخي** ، وبين وجود لغة أدبيّة مشتركة وبين القول بأنّها لغة مصطنعة؛ فاشتراك الشعراء في نمط لغوي يتجاوز الخصائص المحليّة لا يستلزم بالضرورة وجود جهةٍ أنشأته أو نحته في مرحلة متأخرة، كما أنّ التمايز بين لغة الأدب ولغة التخاطب لا يعني انقطاع الصلة بينهما. وبذلك تصبح الازدواجيّة، في أصلها، ظاهرةً تستحقّ التفسير داخل التاريخ اللغوي، لا قرينةً جاهزةً على الانتحال؛ إذْ إنّ**تعدّد مستويات الاستعمال لا ينفي وحدة الأصل، كما أنّ اختلاف الوظيفة لا يساوي اختلاف المنشأ**[17].

إنّ خطورة هذا المنزع تتجلّى في **تجريد العربيّة من امتدادها التاريخي عبر بوابة اللهجات** ؛ إذ انتهى بعض الباحثين العرب المتأثّرين بأطروحات رابين حول اللهجات العربيّة القديمة إلى النظر في استقرار لغة المعلّقات واطّراد خصائصها بوصفه قرينةً على اصطناعها، وكأنّ انتظامها اللغوي يستحيل أنْ يكون نتاج سليقةٍ حيّة، وإنّما هو بناءٌ مخبري لا صلة له بالمتكلّمين الذين حملوا العربيّة في واقعهم التاريخي.

وفي هذا السياق، يؤكّد الباحث في دائرة هذا الجدل مبدأ الأصالة، كاشفًا عن أنّ هذا التصوّر ينطوي على **قطيعة منهجيّة مع طبيعة اللسان العربي**؛ إذْ إنّ العربيّة، شأن اللغات الحيّة، قادرة على استيعاب مستويات متباينة من الأداء، تتدرّج بين لغة الفنّ والأدب ولغة التداول اليومي، من غير أنْ يستلزم اختلاف المستوى انقطاع الصلة بينهما. ومن ثمّ، فإنّ الخطأ المنهجي الأبرز في بعض القراءات الوصفيّة يكمن في افتراض أنّ وجود لغة فنيّة رفيعة يقتضي بالضرورة انفصالها عن لغة الواقع، أو أنّها لا يمكن أنْ تكون إلّا لغةً مصطنعةً أُنشئت لتجاوز التعدّد اللهجي.

والحقّ أنّ**التمايز الحاصل بين مستويات الاستعمال لا ينفي وحدة اللسان، كما أنّ الارتقاء الفنّي لا يستلزم الاصطناع** ؛ فاللسان العربي كيان حيّ تتفاعل داخله السليقة والتداول والأداء الأدبي، وتتدرّج مستوياته في مرونة طبيعيّة دون أنّ يفقد أحدها صلته بالآخر. ومن ثمّ فإنّ اختزال الفصيحة في لغة مصطنعة لجمع شتات اللهجات يحوّل ظاهرة التنوّع اللغوي من معطىً تاريخي قابل للتفسير إلى دليلٍ مسبق على الانتحال، ويجعل من اختلاف الوظائف والمستويات قرينةً على اختلاف الأصل والمنشأ.

وعلى هذا الأساس، فإنّ المساس بأصالة العربيّة يبدأ حين تُفصل **الفصيحة عن السليقة، ولغة الفنّ عن لغة الواقع، والنظام المشترك عن تعدّد اللهجات** ، ثمّ يُفترض أنّ اجتماع هذه المستويات لا يمكن أنْ يكون إلّا نتيجةَ صناعةٍ لاحقة. والحال أنّ وحدة العربيّة لا تقتضي إلغاء تنوّعها، كما أنّ تنوّعها لا يبرّر نفي وحدتها؛ وإنّما تكمن أصالتها في قدرتها التاريخيّة على استيعاب هذا التعدّد داخل نظام لغوي متصل، وهو ما يجعل إخضاعها لقوالب تفسيريّة مستوردة دون مراعاة خصوصيّتها التاريخيّة واللسانيّة مدخلًا إلى تشويه صورتها أكثر منه سبيلًا إلى فهمها.

وفي غمرة**التعدّد اللهجي** تحوّل هذا التعدّد، في ظلّ هذا المنهج، من ظاهرةٍ تكشف ثراء العربيّة واتساع مجالاتها إلى قرينةٍ تُستثمر في الطعن في أصالتها؛ إذْ فُسِّرت وحدة اللغة في الشعر الجاهلي بوصفها أثرًا لصناعةٍ لاحقة اضطلعت بها مدرسة البصرة، قيل: إنّها سعت إلى تسوية التباين اللهجي وإخفاء مظاهر التشتت اللساني القديم. وينطلق طه حسين من ملاحظة اختلاف اللهجات بين القبائل، ومنها حمير وربيعة ومضر، ليبني عليها أنّ هذا الاختلاف كان ينبغي أنْ ينعكس بالضرورة على لغة الشعر؛ فإذا جاءت النصوص الشعريّة التي وصلت إلينا في صورة لغويّة متقاربة وموحّدة، عُدَّ ذلك قرينةً على أنّها لمْ تحفظ اللغة الجاهليّة في واقعها، وإنّما صيغت في مرحلة لاحقة ومتأخّرة.[18]

غير أنّ هذا الاستدلال يقوم على افتراضٍ يحتاج إلى إثبات، وهو أنّ **التعدّد اللهجي يستلزم بالضرورة تعدّدًا مماثلًا في لغة الشعر** ؛ مع أنّ اللغة الأدبيّة المشتركة قد تتجاوز الخصائص المحليّة، ولا سيّما حين تتصل بجنسٍ فنّي ذي تقاليد وأعراف تداوليّة مستقرّة. ومن ثمّ، فإنّ وحدة المستوى اللغوي في الشعر لا تكفي وحدها لإثبات الانتحال، كما أنّ غياب الخصائص اللهجيّة المحليّة عن النصّ الأدبي لا يعني بالضرورة غيابها عن اللسان الذي أنتجه. وهنا ينبغي التمييز بين **لغة القبيلة في التداول اليومي ولغة الشعر في مقامها الفنّي** ؛ فاختلاف المقام قد يقتضي اختلاف مستوى الأداء دون أنْ يقطع الصلة بينهما. وعلى هذا الأساس، يمكن أنْ تكون وحدة لغة الشعر نتيجةً لوجود مستوىً أدبيّ مشترك داخل العربيّة، لا نتيجةً لصناعة متأخّرة أُنشئت لتغطية التعدّد اللهجي، وبذلك يصبح التعدّد اللهجي مظهرًا من مظاهر حيويّة العربيّة واتساعها، لا دليلًا على أنّ وحدتها الأدبيّة كانت بناءً مصطنعًا؛ إذْ إنّ**التنوّع في مستويات الاستعمال لا يناقض وحدة اللسان، كما أنّ وحدة اللسان لا تستلزم إلغاء التنوّع اللهجي**.

ويذكر ياقوت أنّ التيّار المتأثّر بالمرجعيّات الاستشراقيّة، ومن أبرز الأعلام نولدكه وبلاو، اتخذ من **التعدّد اللهجي مدخلًا للتشكيك في أصالة العربيّة** ؛ إذْ فُسِّرت وحدة اللغة في القصيدة الجاهليّة على أنّها بناءٌ مصطنع صاغته مدرسة البصرة، عمدًا إلى تسوية التباين اللهجي ورتق شتات الواقع اللساني في

[17]- المزيني، حمزة بن قبلان، **دراسات في تاريخ اللغة**، ط1، عمّان – الأردن: دار كنوز المعرفة العلميّة، 2014م، ص 114 – 120.
[18]- حسين، **في الأدب الجاهلي**، مرجع سابق، ص 82 – 84.

نموذج لغوي موحّد. ووفق هذا التصوّر، لم يعد إحكام النظام اللغوي شاهدًا على رسوخ السليقة وقدرتها على إنتاج لغة مشتركة، بل انقلب إلى **قرينة إدانة** يُستدلّ بها على الوضع والاصطناع.[19]

وتكمن خطورة هذا المنزع في أنّه لا يكتفي بنفي الأصالة عن الفصيحة، بلْ ينتزع عنها **حيويّتها التاريخيّة وقدرتها على النموّ الطبيعي** ، فيحوّلها إلى نظام جامد لا روح فيه، وكأنّ انتظامها لا يمكن أنْ يكون إلّا ثمرةَ تدخّلٍ خارجي مقصود. وهنا تتجلّى مفارقة منهجيّة واضحة: فما يُفترض أنْ يكون مظهرًا من مظاهر النضج اللساني والتواصل بين البيئات العربيّة يُعاد تفسيره بوصفه دليلًا على الانتحال؛ فتتحوّل الازدواجيّة من ظاهرةٍ طبيعيّة يمكن تفسيرها ضمن تعدّد مستويات الاستعمال إلى تناقضٍ مصطنع لا يُحل إلّا بافتراض وجود لغة أنشأها الرواة أو النحاة من خارج التداول.

والحال أنّ **الازدواجيّة لا تستلزم بالضرورة القطيعة، والتعدّد اللهجي لا ينقض وحدة اللسان، كما أنّ تماسك المستوى الأدبي لا يقتضي اصطناعه** ؛ إذْ تستطيع اللغة، في سيرورتها التاريخيّة، أنْ تُنشئ مستوىً مشتركًا يتجاوز الخصائص المحليّة ويستوعبها في آنٍ واحد، من غير أنْ تنفصل بذلك عن السليقة التي أنشأته. ومن ثمّ، لا يستقيم منهجيًّا أنْ يُجعل الانتحال مقدّمةً لتفسير وحدة العربيّة، بلْ ينبغي أنْ يُستدلّ عليه بدليل مستقلّ، وأنْ يُوجَّه البحث أوّلًا إلى **آليّات تشكّل اللغة وانتقالها وتفاعل مستوياتها داخل سياقها التاريخي** ؛ فاختلاف المستويات شاهدٌ على حيويّة اللسان وتطوّره، لا قرينةٌ على انقطاعه أو اصطناعه.

وبذلك لمْ تعد إشكاليّة الانتحال، في هذا المحور، مجّرد شكّ في صحّة قصيدة أو نسبة نصّ، وإنّما غدت **صراعًا على صورة العربيّة ذاتها وتاريخها اللساني**؛ إذْ أفضى بعض التصوّرات الوافدة إلى إعادة إنتاج تاريخ لغوي افتراضي تُقطع فيه الصلة بين العربي ولسانه، وتتحوّل اللغة الأمّ من كيان حيّ متصل بالسليقة والتداول إلى بناءٍ نظري صيغ في المختبرات والمدارس النحويّة. ومن هنا تبرز ضرورة استعادة العربيّة من هذه القوالب التفسيريّة، والنظر إليها بوصفها **نظامًا تاريخيًّا حيًّا تتعايش داخله الوحدة والتنوّع، والتقعيد والسليقة، والفصيحة واللهجات، دون أنْ يستلزم أحدها نفي الآخر.**[20] وقد اتجه اللغويّون الأوائل، في سياق جمع اللغة وتقعيدها، إلى وضع **معايير مسبقة لقبول المادّة اللغويّة** ، وكان من أبرزها الفصاحة وسلامة اللسان والبعد عن مظانّ الاختلاط باللغات الأخرى. ولم يكن هذا الاختيار عشوائيًّا، بل ارتبط برغبة واضحة في الوصول إلى نموذج لغوي يُنظر إليه بوصفه أقرب إلى العربيّة الفصيحة وأكثر تمثيلًا لما ينبغي أنْ تكون عليه اللغة. ولذلك عُني اللغويّون بقبائل بعينها، مثل **قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وبعض الطائيّين**، وعدّوا كلامها مادّةً صالحةً للاحتجاج والقياس، في حين ضاقت دائرة الأخذ عن قبائل أخرى، ولا سيّما تلك التي عُدّت أقرب إلى الحواضر أو أكثر اختلاطًا بغير العرب[21].

وهنا تظهر قضيّة منهجيّة بالغة الأهميّة؛ فـ **القاعدة النحويّة لم تتشكّل من مجموع العربيّة المستعملة في جميع بيئاتها ولهجاتها، وإنّما تشكلت من الجزء الذي جرى اختياره بوصفه صالحًا للاحتجاج** .وبعبارة أخرى، فإنّ عمليّة التقعيد لمْ تكنْ مجرّد عمليّة وصف محايد للغة في جميع تنوّعاتها، وإنّما سبقتها عمليّة **انتقاء وتصنيف واستبعاد**،فما دخل دائرة الاحتجاج أصبح شاهدًا يمكن أنْ يسهم في بناء القاعدة، وما خرج منها فقد قدرته على التأثير في تشكيل النظام النحوي، حتى لو كان يمثّل استعمالًا عربيًّا حيًّا ومستقرًّا في بيئته.

ومن هنا يمكن القول: إنّ **انتقاء القبائل كان له أثر مباشر في تضييق مفهوم الفصاحة** ؛ إذْ تحوّلت الفصاحة تدريجيًّا من وصف لسلامة الاستعمال وطبيعته إلى معيار لتحديد ما يصلح أنْ يكون أصلًا في القياس. فأصبح السؤال ليس فقط :*هل قالت العرب هذا؟* ، وإنّما *:أيُّ العرب قالته؟ وهل تنتمي إلى القبائل التي اعُتمد كلامها في الاحتجاج؟* ، وهو تحوّل مهمّ؛ لأنّه يجعل **هُويّة المتكلّم وموقعه القبلي** جزءًا من عمليّة الحكم على القيمة اللغويّة للشاهد.

وقد ترتّب على ذلك أنْ غلب على النحو العربي طابع **الانتقاء المعياري**؛ فاللغة التي وصلت إلى كتب النحو ليست بالضرورة صورةً شاملةً لكلّ ما كان متداولًا في البيئات العربيّة، وإنّما هي صورة منتقاة منه. وهذا يفسّر جانبًا من ظاهرة تعدّد اللهجات العربيّة واختلافها عن الصورة التي استقرّ عليها النحو المدرسي؛ إذْ إنّ كثيرًا من الظواهر اللهجيّة لمْ تُدمج في النظام العامّ، أو أُبقي عليها في مرتبة ثانويّة بوصفها لغاتٍ أو لهجاتٍ قليلةً أو شاذّةً، بدل أنْ تُعامل بوصفها أنماطًا لغويّةً جديرةً بالدراسة في ذاتها.

كما أنّ هذا المنهج ترك أثرًا واضحًا في **هامش الحركة داخل النظريّة النحويّة**؛ فكلّما ضاقت دائرة الشواهد المعتمدة، ضاقت معها إمكانات تفسير التنوّع اللغوي. وإذا كان القياس يبنى أساسًا على مجموعة محدّدة من الاستعمالات، فإنّ الظواهر الخارجة عنها تصبح بحاجة إلى تخريج أو تأويل أو تصنيف تحت مسمّيات مثل: القليل والنادر والشاذ. وهكذا قد يتحوّل **التنوّع اللغوي الطبيعي** إلى مشكلة نظريّة تحتاج إلى تفسير، بدل أنْ يكون معطًى أساسيًّا في فهم طبيعة العربيّة.
ولا يعني ذلك أنّ اللغويّين كانوا مخطئين في أصل هذا الاختيار؛ فقد كان **الحرص على صيانة العربيّة من اللحن وحفظ لغة القرآن والشعر العربي** دافعًا علميًّا وحضاريًّا مفهومًا في سياقه التاريخي. كما أنّ جمع المادّة من البيئات التي غلب على أهلها سلامة اللسان كان إجراءً منهجيًّا له وجاهته في ظلّ الحاجة إلى بناء معيار لغوي مشترك. غير أنّ الإشكال يظهر عندما يتحوّل هذا الاختيار التاريخي إلى **نموذج مطلق للحكم على اللغة**، بحيث يُنظر إلى ما عداه باعتباره أقلّ قيمة أو أقلّ فصاحةً لمجرّد خروجه عن دائرة المصادر المعتمدة.[22]

وعليه، فإنّ أثر هذه السياسة لمْ يقتصر على **جمع اللغة**، بل امتدّ إلى **بنية التفكير النحوي نفسه**؛ لأنّ المادّة التي اختيرت للاحتجاج هي التي أسهمت في تشكيل القاعدة، والقاعدة هي التي أصبحت لاحقًا معيارًا للحكم على الاستعمال. ومن هنا نشأت دائرة منهجيّة يمكن التعبير عنها على النحو الآتي :**انتقاء الشاهد ←تحديدمجالالاحتجاج←بناءالقاعدة←القياسعليها←الحكمعلىمايخالفها .**

---

[19]-ياقوت، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، مرجع سابق، ص 12 – 15.
[20]- المزيني، **دراسات في تاريخ اللغة**، مرجع سابق، ص 317 – 319.
[21]- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،**الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: عبد الكريم عطيّة، ط3، دمشق: دار البيروني، 2006م، ص 47.
[22]- الفيصل، سمر روحي، **قضايا اللغة في العصر الحديث**، (د. ط)، الإمارات العربيّة المتحدة، وزارة الثقافة، 2009م، ص 3 – 23.

وهذه الدائرة تكشف أنّ تضييق مصادر الشاهد اللغوي أسهم، بصورة غير مباشرة، في تضييق المجال الذي تحرّك فيه العقل النحوي؛ إذْ إنّ **النحو لا يستطيع أنْ يبني نظريّةً أوسع من المادّة التي يسمح لنفسه بأنْ يراها ويحتجّ بها،** ولذلك فإنّ دراسة تاريخ التقعيد العربي تقتضي التمييز بين **العربيّة بوصفها ظاهرةً لغويّةً واسعةً متعدّدة اللهجات والاستعمالات**، وبين **العربيّة التي أعاد النحاة بناء صورتها داخل منظومة معياريّة انتقائيّة**.[23]

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم القول بأنّ انتقاء قبائل الاحتجاج ضيّق الأفق النحوي لا بمعنى أنّه أفسد النحو أو أفقده قيمته العلميّة، وإنّما بمعنى أنّه **حدّد مسبقًا مجال المعطيات التي ستدخل في بناء النظريّة، فكان لذلك أثر في جعل النظام النحوي أكثر تجانسًا واتساقًا من الواقع اللغوي الذي انبثق منه**،وبذلك أصبحت صورة العربيّة في كتب النحو أقرب إلى **نظام معياري منظّم** منها إلى تمثيل كامل لكلّ مظاهر التنوّع التي عرفتها العربيّة في بيئاتها التاريخيّة المختلفة، وذلك لأنّ تشعبّ مناهج البحث على نسق الكوفيّين يجعل كلّ شاذّ أو نادر قاعدةً لنفسه، فلا يعود هناك منطق في صياغة القاعدة، ولا نظام يمنع التشتت، ويظهر الاتساق والانسجام.[24]

وهذه إشكاليّة مهمّة جدًا في هذا الطرح؛ لأنّها تربط مباشرةً بين **انتقاء القبائل، والمنهج المعياري، والعلّة النحويّة، والقياس،** فانتقاء المادّة يسبق التقعيد، والتقعيد ينتج القاعدة، والقاعدة تستدعي القياس، والعلّة تمنح هذا القياس مبرّره النظري؛ وبذلك انتقلت العربيّة من كونها **استعمالًا متنوّعًا** إلى كونها **نظامًا معياريًّا تحكمه قواعد وضوابط وتأويلات**.[25]

ثمّ إنّ وجود لهجات متعدّدة في الجزيرة العربيّة لا يمثّل، في ذاته، دليلًا على عدم وجود مستوى لغوي مشترك ، فاللغة الطبيعيّة يمكن أنْ تحتوي على لهجات محليّة؛ ومستوىً مشترك للتواصل؛ ومستوىً أدبي؛ وأنماط استعمال تختلف بحسب المقام،ومن ثمّ فإنّ السؤال الصحيح ليس: **هلْ كانت العربيّة لغةً واحدةً أم لهجاتٍ متعدّدةً؟** وإنّما:**كيف تفاعلت اللهجات المختلفة مع المستوى اللغوي المشترك؟**

وهذا التحوّل في السؤال مهمّ؛ لأنّه يخرج البحث من الثنائيّة الصفريّة التي تجعل إثبات اللهجات نفيًا للفصيحة، أو إثبات الفصيحة نفيًا للهجات .وقد ناقشت الدراسات الحديثة تاريخ العربيّة في ضوء تفاعل المستويات اللغويّة، وهو ما يجعل مفهوم الازدواجيّة مفيدًا إذا استعمل بوصفه أداةً تحليليّةً، لا بوصفه حكمًا مسبقًا على طبيعة العربيّة، ويأتي ذلك لأنّ النحويّين القدماء حين عمدوا إلى تقعيد قواعدهم أقحموا اللهجات العربيّة بمواصفاتها كما هي رغم تباينها، ونظروا إليها على أنّها صور مختلفة من اللغة المشتركة، وهذا ما أحدث تشعّبًا في الأقوال والاتجاهات النحويّة، وفتح مجالًا واسعًا للتأويل.[26]

6.2 -لغة الشعر ولغة التداول

من أكثر الأدلّة التي استُعملت في التشكيك في الشعر الجاهلي القول: إنّ لغة الشعر أكثر انتظامًا من لغة التخاطب اليوميّة .غير أنّ هذا الاستدلال يحتاج إلى قدر من الحذر؛ لأنّ **لغة الشعر ليست بالضرورة صورةً طبق الأصل من لغة الحديث اليومي** .فالشعر فنّ له بنية إيقاعيّة وبلاغيّة، وله تقاليد أدائيّة، ويتوجّه إلى جمهور أوسع من جماعة الشاعر المحليّة، ولذلك يمكن أنْ يكون أكثر ميلًا إلى المستوى المشترك .وعليه فإنّ الاختلاف بين لغة الشعر ولغة التخاطب لا يثبت أنّ الشعر منحول، كما لا يثبت أنّ لغة الشعر كانت مستعملةً بالدرجة نفسها في جميع المواقف اليوميّة . وهنا تتبلور صورة **اللغة المخبريّة**في أقصى تجلّياتها حين تُستدعى اللهجات لا بوصفها تنوّعاتٍ طبيعيّةً داخل البنية اللسانيّة الواحدة، وإنّما بوصفها أدواتٍ لتقويض وحدة النظام اللغوي وإعادة بناء تاريخه على فرضيّة التشتّت والانقسام. وفي هذا الإطار، يذهب الاتجاه الذي أسّسه **رابين** وتلقّفته بعض القراءات العربيّة الحديثة إلى النظر في القصيدة الجاهليّة الموحّدة بوصفها نتاجًا لاحقًا لعمليّة من **التسوية اللغويّة** التي مارسها الرواة على لهجات قبليّة متباينة، حتى غدت الفصيحة، وفق هذا التصوّر، صورةً مصطنعةً لا تعكس واقع التعدّد اللساني في البيئة العربيّة القديمة [27]. ولا يقف أثر هذا التصوّر عند التشكيك في أصالة بعض النصوص الشعريّة أو نسبة أبياتها إلى قائليها، بلْ إنّه يتجاوز ذلك إلى **أصل النظام اللغوي نفسه**؛ إذْ يتحوّل الانتحال من كونه فعلًا نصيًّا محدودًا إلى آليّة تفسيريّة شاملة يُعاد بها بناء تاريخ العربيّة. فالفصيحة، ضمن هذه القراءة، ليست مستوىً لغويًّا مشتركًا تبلور تاريخيًّا من خلال التفاعل بين اللهجات واستقرّت له مكانة تداوليّة وأدبيّة، وإنّما هي تركيب متأخّر صاغه الرواة والنحاة من عناصر متناثرة، ثمّ أُضفي عليه لاحقًا طابع الوحدة والانسجام.

غير أنّ هذا التصوّر ينطوي على انتقال منهجي من **إثبات التعدّد اللهجي** ، وهو أمر لا نزاع في أصل وجوده، إلى **نفي إمكان الوحدة اللسانيّة** ، وهو انتقال لا يلزم من مقدّماته بالضرورة. فوجود اختلافات لهجيّة في البيئة العربيّة القديمة لا يستلزم غياب مستوىً لغوي مشترك، كما أنّ اختلاف الأداءات المحليّة لا يعني بالضرورة تعدّد أنظمة لغويّة مستقلّة. ومن هنا ينبغي التمييز بين **التنوّع الداخلي للسان** وبين القول بتعدّد اللغات، وبين ظاهرة التفاوت اللهجي وبين فرضيّة اختراع الفصيحة اختراعًا متأخّرًا، وبذلك يصبح النقد موجّهًا لا إلى دراسة اللهجات في ذاتها، وإنّما إلى **توظيفها تفسيرًا اختزاليًّا لأصل الفصيحة**؛ لأنّ اختزال العربيّة الفصيحة في كونها حصيلةَ معمل نحوي أو تسوية روائيّة لاحقة يحمّل النحاة والرواة مسؤوليّة إنشاء نظام لغوي كامل، مع أنّ دورهم التاريخي قد يكون أقرب إلى التقعيد والوصف والانتقاء من دور الإنشاء والاختراع. ومن ثمّ فإنّ النظر إلى الفصيحة بوصفها مجرّد تواضع متأخّر يطمس إمكان وجود تقاليد لغويّة مشتركة سبقت مرحلة التقعيد، ويجعل تدوين اللغة هو لحظة ميلادها، مع أنّ الفرق بين **نشأة الظاهرة اللغويّة ونشأة وصفها العلمي** فرق منهجي لا يجوز إغفاله .وعليه، فإنّ إعادة قراءة المادّة الجاهليّة تقتضي تجاوز الثنائيّة الحادّة بين **لهجات متفرّقة وفصيحة مصطنعة**، والبحث بدلًا من ذلك في آليّات التفاعل التي أنتجت مستوىً لغويًّا مشتركًا قادرًا على استيعاب التنوّع المحلّي دون أنْ يفقد وحدته الوظيفيّة. فالفصيحة، بهذا المنظور، ليست إنكارًا للتعدّد اللهجي، كما أنّ التعدّد اللهجي ليس دليلًا على اصطناع الفصيحة؛ وإنّما قد يكون كلاهما مظهرًا من مظاهر نظام لغوي تاريخي أكثر تركيبًا، تتجاور فيه الخصوصيّات المحليّة مع مستوى مشترك تتكامل وظيفته في الشعر والخطاب والتواصل بين الجماعات العربيّة.

إنّ هذا المسار النقدي ينتهي، في مآله، إلى تكريس **غربة العربي عن لسانه** ؛ فإذا أُخضع الشعر الجاهلي لشبهة الانتحال، ونُظر إلى الفصيحة بوصفها بناءً متأخّرًا من صنع الرواة والنحاة، وجُعل التعدّد اللهجي قرينةً على غياب الوحدة اللسانيّة، لمْ يعد الشكّ متوجّهًا إلى بعض النصوص فحسب، بل امتدّ

---

[23]- بشر، كمال،**اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم**، (د. ط)، القاهرة: دار غريب، 1999م، ص 139.

[24]- خليفة، عبد الكريم، **تيسير العربيّة بين القديم والحديث**، ط1، الأردن: منشورات مجمع اللغة العربيّة الأردني، 1986م، ص 31.

[25]- ابن خلدون،عبد الرحمن بن محمد بن محمد،**المقدّمة**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، سوريا: دار البلخي، 2004م، ص 367 - 368.

[26]- عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، ط6، القاهرة: عالم الكتب، 1988م، ص 156.

[27]-ياقوت، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، مرجع سابق، ص 112 – 114.

إلى **الذاكرة اللغويّة التي تستند إليها صورة العربيّة ذاتها.** وهنا يبرز السؤال المنهجي الأعمق: ما الذي يبقى من أصالة العربيّة إذا تحوّلت نصوصها المؤسّسة إلى روايات تبعث على الشكّ، ونظامها اللغوي إلى بناء اصطناعي، وتنوّعها الداخلي إلى دليل على انقسامها؟

غير أنّ تجاوز هذا المأزق لا يكون برفض ظاهرة اللهجات أو إنكار تعدّدها، وإنّما بإعادة وضعها في إطارها اللساني الصحيح؛ أيْ بوصفها **تنوّعًا داخل اللسان، لا دليلًاعلى استحالة الوحدة** .فاختلاف الأداءات الصوتيّة والصيغ والتراكيب بين الجماعات العربيّة لا يقتضي بالضرورة غياب مستوىً لغوي مشترك، كما أنّ وجود مستوىً مشترك لا يستلزم محو الخصوصيّات اللهجيّة. ومن ثمّ، فإنّ التعامل مع اللهجات ينبغي أنْ ينتقل من كونها **أداةً لإثبات الانتحال والتشكيك في الأصالة** إلى كونها مادّةً تكشف عن حيويّة العربيّة واتساع مجالها وتفاعل مستوياتها.

ومن هنا تتضح خطورة ما يمكن تسميته **مخبريّة اللغة**حين تتحوّل من منهج لفحص الظواهر إلى رؤية مسبقة تعيد تفسير تاريخ العربيّة كلّه بمنطق الشكّ؛ إذْ تصبح الفصيحة نتيجةً للتلفيق، والشعر الجاهلي ثمرةً لإعادة الصياغة، والتعدّد اللهجي شاهدًا على التفكّك، في حين يُنظر إلى الوحدة اللغويّة باعتبارها وهمًا صنعته مرحلة التدوين، وهذه النتيجة لا تفسّر الظاهرة بقدر ما تعيد تشكيلها وفق مقدّمات نظريّة سابقة عليها.

ولذلك فإنّ النقد الأصيل لا يرفض السؤال التاريخي ولا يعفي التراث من الفحص، وإنّما يرفض **تحويل الشكّ من أداة نقديّة إلى مبدأ شامل لتفسير التراث**،فالمطلوب ليس استبدال يقين تقليدي بيقين مضادّ، وإنّما بناء قراءة تاريخيّة ولسانيّة توازن بين التعدّد والوحدة، وبين الرواية والتدوين، وبين اختلاف اللهجات واستقرار المستوى المشترك. وعند هذا الحدّ يتجاوز البحث ثنائيّة الأصالة والانتحال بصورتها الضيّقة، ليعيد إلى العربيّة موقعها بوصفها **لسانًا تاريخيًّا حيًّا تشكّلت وحدته من داخل تنوّعه، لا رغم هذا التنوّع**.

6.3-وهم الازدواجيّة بوصفها دليلًا على الانتحال

يصبح مفهوم الازدواجية إشكاليًّا عندما يتحوّل من وصف للتنوّع إلى أداة لإثبات الانتحال .فإذا قيل: إنّ العرب كانوا يتحدّثون بلهجات مختلفة، ثمّ قيل: إنّ القصيدة جاءت بلغة مشتركة، فالنتيجة المنطقيّة ليست أنّ القصيدة منتحلة، بلْ أنّ هناك حاجةً إلى تفسير **آليّات الانتقال بين المستوى المحلي والمستوى المشترك**.وهذا يمكن أنْ يرتبط بعوامل متعدّدة، منها:الأسواق؛ والشعر؛ والتجارة؛ والحج؛ والتواصل القبلي؛ والمجالس؛ والرواية الشفويّة.

ومن ثمّ فإنّ وحدة لغة القصيدة يمكن أنْ تكون نتيجةً للتفاعل الاجتماعي والثقافي، لا بالضرورة نتيجةً لتدخّل الرواة في العصور اللاحقة، حيث تبلغ فرضيّة **اللغة المخبريّة**ذروتها حين تُنقل بعض المفاهيم اللسانيّة الحديثة من سياقاتها التاريخيّة والثقافيّة الأصليّة، ثمّ تُسقط على العربيّة القديمة إسقاطًا آليًّا، بحيث تتحوّل الأداة التفسيريّة إلى مقدّمة لإثبات نتيجة مقررة سلفًا، وهي التشكيك في أصالة الفصيحة والنصوص التراثيّة القديمة. وفي هذا السياق برز مفهوم **اللغة الفنيّة المشتركة**في بعض الدراسات الحديثة عند جاشوا بلاو وتشارلز فيرغسون، واستُثمر في تفسير نشأة العربيّة الفصيحة ووظيفتها الاجتماعيّة، بما أتاح لبعض القراءات أنْ تنظر إليها بوصفها مستوىً لغويًّا مخصوصًا ارتبط بالشعر والخطاب الرسمي، ومتميّزًا عن أنماط الاستعمال اليومي واللهجي.

غير أنّ الإشكال لا يكمن في المفهوم اللساني ذاته، ولا في محاولة تفسير العلاقة بين الفصيحة واللهجات، وإنّما في **تحويل التمييز الوظيفي بين المستويات اللغويّة إلى حكم تاريخي على أصالة العربيّة،** فكون لغة الشعر أكثر انتظامًا أو ارتفاعًافي مستواها الأسلوبي من لغة التخاطب لا يعني أنّها لغة مصطنعة، كما أنّ وجود فجوة بين اللغة الأدبيّة والاستعمال اليومي لا يقتضي أنْ تكون الأولى قد صُنعت في مرحلة لاحقة. فاللغات الحيّة عرفت، قديمًا وحديثًا، تفاوتًا بين لغة الأدب والخطاب الرسمي من جهة، ولغة الحياة اليوميّة من جهة أخرى، دون أنْ يؤدّي ذلك بالضرورة إلى نفي وحدة الأصل أو انقطاع الصلة بين المستويات.

ومن هنا فإنّ تصوير الفصيحة بوصفها **لغة نخبة شعريّةً منفصلةً عن البنية الاجتماعيّة للسان العربي** يمهّد، بصورة غير مباشرة، للانتقال من وصف التعدّد الوظيفي إلى فرضيّة الانتحال؛ إذْ تصبح الفصيحة، وفق هذا المسار، لغةً فوقيّةً أعيد تنظيمها وتقعيدها وصقلها في مرحلة التدوين، ثمّ أُسقطت بأثر رجعي على الشعر الجاهلي. وبذلك لا يعود السؤال متعلّقًا بكيفيّة تشكّل المستوى المشترك وتداوله، بلْ يتحوّل إلى سؤال عن الجهة التي اخترعته أوْ صاغته؛ وهو انتقال يحتاج إلى أدلّة تاريخيّة ولسانيّة تتجاوز مجرّد وجود الاختلاف اللهجي.

والأدقّ منهجيًّا أنْ يُنظر إلى الفصيحة واللهجات ضمن **نظام لساني متدرّج ومتداخل** ، لا ضمن ثنائيّة قاطعة بين لغة فنيّة مصطنعة ولهجات شعبيّة أصيلة، فقد يكون المستوى الأدبي أكثر استقرارًا وأقلّ تعرّضًا للتغيّر من الاستعمال اليومي، وقد تستوعبه جماعات مختلفة بدرجات متفاوتة، من غير أنْ يعني ذلك أنّه بلا جذور في التداول اللغوي العام. كما أنّ التقعيد النحوي المتأخّر ينبغي أنْ يُفصل عن نشأة الظاهرة اللغويّة نفسها؛ فالنحاة قد يكونون قد وصفوا نظامًا لغويًّا قائمًا، وانتقَوْا من شواهده، ونظموا قواعده، دون أنْ يكونوا قد أنشؤوه من الصفر.

وعليه، فإنّ نقد **اللغة المخبريّة**لا يستلزم بحال رفض اللسانيّات الحديثة، بلْ يستلزم استخدامها بحذر تاريخي، وإدراك حدود صلاحيّة المفاهيم حين تنتقل من بيئة لغويّة إلى أخرى. فالمشكلة ليست في القول بوجود مستوى أدبي مشترك، ولا في الاعتراف بتعدّد اللهجات، وإنّما في اتخاذ هذين الأمرين **قرينةً كافيةً على اصطناع الفصيحة أو انتحال الشعر الجاهلي.** وإنّ القراءة الأكثر اتزانًا هي التي تسمح بالتعدّد داخل الوحدة، وبالتفاوت بين مستويات الاستعمال داخل اللسان الواحد، وتفصل بين **نشأة اللغة، وتطوّر استعمالها، ومرحلة تقعيدها ووصفها** ؛ لأنّ الخلط بين هذه المستويات هو الذي يحوّل فرضيّة لغوية قابلة للنقاش إلى دعوى واسعة تمسّ أصالة الذاكرة العربيّة وموثوقيّة تراثها النصي [28].وهنا يتخذ الاشتباك النقدي مع هذا الاتجاه بعدًا أكثر عمقًا؛ إذْ نجده يتجه إلى مساءلة الأساس المصطلحي الذي أُقيمت عليه بعض القراءات الحديثة لنشأة العربيّة، والتنبيه إلى خطورة نقل المفاهيم اللسانيّة من سياقاتها الأصليّة ثمّ جعلها معيارًا نهائيًّا للحكم على تاريخ العربيّة. فحين تُوصف العربية بأنّها **لغة فنيّة**تشكّلت خارج التداول العام، فإنّ الوصف لا يبقى محايدًا في دلالته التاريخيّة، بلْ قد ينتهي إلى عزل الفصيحة عن محيطها الاجتماعي، وتصويرها بوصفها مستوىً نخبويًّا منفصلًا عن اللسان الذي كان متداولًا بين العرب، ومقصورًا على الشعر ومجالات الخطاب الرسمي. وبهذا المعنى، تتحوّل الفصيحة من مستوىً لغويّ ذي امتداد اجتماعي ووظيفي

[28]- ياقوت،**منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، مرجع سابق، ص 45 – 46.

إلى مجرّد صيغة أدبيّة رفيعة جرى تثبيتها وتداولها في سياقات مخصوصة. غير أنّ هذا التصوّر يحتاج إلى مراجعة؛ لأنّ **التمييز بين اللغة الأدبيّة والاستعمال اليومي لا يساوي بالضرورة الفصل بينهما تاريخيًّا،** فاللغة قد تتعدّد مستوياتها، وتتفاوت درجات استعمالها بحسب المقام والمتكلّم والنوع الأدبي، مع احتفاظها في الوقت نفسه بقدر من الوحدة البنيويّة والوظيفيّة. ومن ثمّ، فإنّ اختلاف اللهجات العربيّة القديمة لا ينبغي أنْ يُفهم بوصفه نفيًا للوحدة، بلْ يمكن النظر إليه باعتباره أحد الشروط التي أسهمت في نشوء مستوىً مشترك أوسع منها، استطاع أنْ يتجاوز الحدود المحليّة دون أنْ يلغيَها. وتزداد المشكلة تعقيدًا حين تُجعل **وحدة اللغة في الشعر والقرآن**دليلًا على كونها بناءً مصطنعًا؛ إذْ ينقلب ما يمكن أنْ يكون شاهدًا على وجود تقاليد لغويّة مشتركة إلى قرينة على اختراعها. وهذه مفارقة منهجيّة تستحقّ التوقف؛ لأنّ التجانس النسبي في المادّة اللغويّة الموروثة لا يثبت، في ذاته، أنّها صيغت في مرحلة متأخّرة، كما أنّ وجود الفروق اللهجيّة لا يثبت أنّ المستوى المشترك كان مجرّد صناعة مدرسيّة أو روائيّة. ثمّ إنّ إثبات الاصطناع يحتاج إلى قرائن تاريخيّة مستقلّة تكشف آليّة الإنشاء ومراحلها وفاعليها، لا إلى الاستدلال الدائري القائم على اختلاف اللهجات ثمّ اتخاذ هذا الاختلاف دليلًا على اصطناع الفصيحة.

ومن هنا يمكن إعادة صياغة المسألة بعيدًا عن ثنائيّة **اللغة الشعبيّة الأصيلة واللغة الفنيّة المصطنعة** ؛ فالأرجح أنّ تاريخ العربيّة كان أكثر تركيبًا من هذه الثنائيّة، وأنّ العلاقة بين المستويات اللهجيّة والمستوى المشترك كانت علاقة تفاعل وتداخل، لا علاقة قطيعة. فاللهجات تمثّل صورًا محليّةً للحياة اللسانيّة، في حين يمثّل المستوى المشترك مجالًاأوسع للتفاهم والتعبير الأدبي والديني والثقافي. وبهذا لا تصبح الوحدة نقيضًا للتعدّد، بلْ نتيجةً تاريخيّةً محتملةً للتفاعل بينهما.

وعليه، فإنّ النقد المنهجي الأجدى لا يتمثّل في إنكار التعدّد اللهجي، وإنّما في **رفض تحويل التعدّد إلى حجّة مسبقة على نفي الوحدة،** فالتنوّع قد يكون علامةً على حيويّة النظام اللساني وقدرته على التكيّف، كما يمكن للوحدة أنْ تكون إطارًا جامعًا يستوعب ذلك التنوّع. ومن هذا المنظور، فإنّ عبقرية العربيّة لا تكمن في خلوّها من الاختلاف، وإنّما في قدرتها التاريخيّة على إنتاج مستوى لغوي ظلّ قادرًا على حمل الشعر والخطاب الديني والتواصل الثقافي، مع احتفاظ البنية العربيّة بتعدّدها الداخلي وثرائها اللهجي. وهذا الفهم أكثر اتزانًا؛ لأنّه لا يقدّس الوحدة ولا ينفي التعدّد، وإنّما يقرأ كليهما بوصفهما **مظهرين متكاملين من مظاهر النضج التاريخي للسان العربي**[29].

6.4 - اللهجات والإعراب

ينبغي كذلك الحذر من الاستدلال بغياب الإعراب أو ضعفه في بعض اللهجات المتأخّرة على غيابه في العربيّة القديمة ، إذ اللغة في مسارها التاريخي تتغيّر، وكذلك الأمر بالنسبة اللهجات فإنّها عرضةللتطوّر، وفقدان ظاهرة لغويّة في مرحلة معيّنة لا يعني بالضرورة أنّها كانت غائبةً في المراحل السابقة.وبعبارة أخرى :**لا يجوز إسقاط الحالة اللسانيّة المتأخّرة على مرحلة تاريخيّة سابقة دون أدلّة مستقلّة** ، وهذا من أهمّ المبادئ التي ينبغي مراعاتها عند دراسة الشعر الجاهلي.

وتبلغ هذه الإشكاليّة ذروتها عند النظر في **الانتقال من الثقافة الشفاهيّة إلى مرحلة التدوين** ؛ إذْ لمْ يعد التدوين، في بعض القراءات المتأثّرة بأطروحات رابين ونولدكه، مجرّد مرحلة لحفظ المادّة اللغويّة وتثبيتها، بلْأصبح آليّةً يُفترض أنّها أعادت تشكيلها وفق نموذج لغوي لاحق، ولا سيّما حين نُسب إلى الرواة والنحاة دورٌ يتجاوز النقل والوصف إلى **إعادة بناء اللغة بما يوافق صورة معياريّة مفترضة للفصيحة، وربطها على نحو خاصّ بلسان قريش،**وبهذا انتقل البحث من سؤال: كيف حُفظت العربيّة وانتقلت من التداول الشفهي إلى التدوين؟ إلى سؤال أكثر تشكيكًا: إلى أيّ مدىً أسهمت مرحلة التدوين في صناعة الصورة التي وصلتنا عن العربيّة القديمة؟

وفي هذا السياق، أُعيد تفسير **الازدواجيّة بين المستوى المشترك والاستعمالات اللهجيّة** لا باعتبارها ظاهرةً لسانيّةً يمكن أنْ تنشأ بصورة طبيعيّة داخل مجتمع متعدّد اللهجات، وإنّما باعتبارها قرينةً على تدخل الرواة والنحاة في تشكيل المادّة اللغويّة. فأصبح ما ينسجم مع الصورة المعياريّة للفصيحة في الشعر الجاهلي قابلًا للتأويل بوصفه أثرًا من آثار التسوية اللاحقة، في حين يُستدعى ما يختلف عنها باعتباره بقايا أقدم أو شاهدًاعلى طبقات لغويّة مهجورة.[30] وهنا تتشكل مفارقة منهجيّة لافتة:**فالموافقة على المعيار تصبح موضع شبهة، والمخالفة له تتحوّل إلى قرينة أصالة** ، مع أنّ كلًّا من الأمرين يحتاج إلى دليل مستقلّ يثبت تاريخ الظاهرة وآليّة انتقالها.

وتكمن المشكلة في أنّ هذا المنظور يكاد يساوي بين **التدوين والتغيير** ، وكأنّ انتقال اللغة من فضاء المشافهة إلى فضاء الكتابة لا يمكن أنْ يتمّ إلّا مصحوبًا بإعادة اختراعها. والحال أنّ التدوين قد يؤثّر في المادّة المنقولة من حيث الانتقاء والترتيب والتصنيف والتقعيد، لكنّه لا يثبت، بمجرّده، أنّ النظام اللغوي الذي دوّنته المصادر قد أُنشئ في أثناء عمليّة التدوين، إذالتمييز بين **نشأة الظاهرة اللغويّة، وانتقالها، ووصفها، وتقعيدها** ضرورة منهجيّة؛ لأنّ الخلط بين هذه المستويات يؤدّي إلى تحميل مرحلة التدوين مسؤوليّة إنشاء ظواهر قد تكون أقدم منها بكثير .

ومن هنا فإنّ الشكّ في بعض الروايات أو الأخبار لا ينبغي أنْ يتحوّل إلى **شكّ شامل في الذاكرة اللغويّة العربيّة؛** إذْ إنّ وجود الوساطة الروائيّة والتدوينيّة أمر متوقّع في كلّ تراث انتقل عبر أجيال من النقل الشفهي إلى التثبيت الكتابي، لكن وجود الوساطة لا يعني بالضرورة اختراع المادّة المنقولة. بلْ إنّ التواتر اللغوي نفسه لا يقوم على نصّ مكتوب منفرد، وإنّما يتشكّل من تراكم الاستعمال، وتعدّد الرواة، وتنوّع البيئات، واستمرار أنماط التعبير عبر الزمن، ولذلك فإنّ اختزال تاريخ العربيّة في فعل النحاة والرواة وحدهم يغفل الشبكة الاجتماعيّة الأوسع التي كانت اللغة تتحرّك داخلها .

وعليه، فإنّ القراءة النقديّة المتوازنة لا تقتضي إنكار أثر التدوين في **صناعة صورة اللغة** التي وصلت إلينا، لكنّها ترفض مساواة هذا الأثر باختراع اللغة ذاتها. فالتدوين قد يكون قد أسهم في تثبيت مستوىً لغويّ وانتقاء شواهده وصياغة قواعده، دون أنْ يكون قد أنشأ ذلك المستوى من العدم. ومن ثمّ، فإنّ

---

[29] - السامرائي،**التطوّر اللغوي التاريخي**، مرجع سابق، ص 25 – 27.

[30] - ياقوت، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة** ، مرجع سابق، ص 112؛ وحسان، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة** ، مرجع سابق، ص 188؛ وحسين،**في الأدب الجاهلي**،مرجع سابق، ص 84.

أصالة العربيّة لا تُصان بإقصاء النقد التاريخي، كما لا تُنقض بمجرّد إثبات وجود عمليّات انتخاب وتسوية في مرحلة التدوين؛ وإنّما تتطلب إعادة بناء العلاقة بين **الشفاهيّة والتدوين، وبين اللهجات والمستوى المشترك، وبين النقل والتقعيد** ضمن تصوّر تاريخي أكثر تركيبًا.

وبهذا يتضح أنّ الإشكاليّة الحقيقيّة ليست في إثبات أنّ العربيّة بقيت ثابتةً لمْ يمسسها التغيير، ولا في افتراض أنّها أُعيد اختراعها عند لحظة التدوين، وإنّما في الكشف عن **مقدار الاستمراريّة ومقدار التحوّل** في تاريخها، فالتدوين قد يكون غيّر طريقة تمثيل العربيّة ووصفها، لكنّه لا يكفي وحده لإثبات أنّه غيّر كيانها اللغوي أو أنشأه من جديد؛ وهذه المسافة بين **تدوين اللغة وصناعة اللغة** هي التي ينبغي أنْ تبقى حاضرةً في كلّ قراءة جادّة لأصالة العربيّة وتراثها النصّي.

وتتعمّق الإشكاليّة حين تُنقل **وحدة اللسان العربي** من كونها ظاهرةً تاريخيّةً قابلةً للتفسير إلى كونها بناءً اصطناعيًّا يُفترض أنّه نشأ في مرحلة متأخّرة لتجاوز التباين اللهجي. فقد ذهب بعض الاتجاهات النقديّة إلى أنّ وحدة اللغة التي تكشف عنها المعلّقات وسائر النصوص الشعريّة الموروثة ليست امتدادًا طبيعيًّا لمستوى لغويّ، وإنّما ثمرةُ عمليّة توحيد وتسوية يُفترض أنّها اكتملت في القرن الثاني الهجري، بغرض ردم الفجوة بين لهجات عربيّة متباعدة، وبهذا التصوّر لا يعود الاختلاف اللهجي مظهرًا من مظاهر التنوّع داخل اللسان، بلْ يتحوّل إلى مقدّمة لنفي إمكان الوحدة أصلًا.

ومن هنا تبدو فرضيّة **الوحدة المصطنعة**بحاجة إلى قدر أكبر من الحذر المنهجي؛ لأنّ افتراض وجود لهجات متعدّدة لا يكفي لإثبات أنّالمستوى المشترك قد اختُرع لاحقًا، كما أنّ انتظام اللغة الشعريّة لا يكفي وحده لإثبات أنّها صُنعت في بيئة مدرسيّة أو روائيّة،ولذلكفالمسألة تتطلّب التمييز بين **التوحيد الاجتماعي الطبيعي، والتسوية اللغويّة، والتقعيد النحوي اللاحق** ؛ فهذه عمليّات متباينة في طبيعتها وآليّاتها، ولا يصح ردّها جميعًا إلى فعل واحد هو الاختراع.

ويبدو أنّ جانبًا من الإشكال ينشأ من تصوّر اللغة بوصفها مجموعة لهجات منفصلة، ثمّ البحث عن تفسير خارجي لوجود مستوىً مشترك بينها؛ في حين يمكن النظر إلى العربيّة القديمة باعتبارها **فضاءً لغويًّا متدرّجًا** تتفاعل داخله المستويات المحليّة والمشتركة.

وعلى هذا الأساس، لا تكون الفصيحة نقيضًا للهجات، ولا تكون اللهجات بقايا لسانيّةً منقطعةً عن المستوى المشترك، وإنّما تتداخل المستويات في شبكة من التأثير والتبادل، يتحدّد فيها استعمال كلّ مستوىً بحسب المقام والجماعة والوظيفة .ومن ثمّ، فإنّ**الانتحال اللغوي** لا ينبغي أنْ يتحوّل إلى تفسير شامل لكلّ مظاهر الانتظام والوحدة في العربيّة القديمة؛ لأنّ مثل هذا التفسير قد يؤدّي إلى مصادرة الظاهرة قبل تحليلها، فبدلًامن أنْ يُسأل: كيف استطاع العرب، في ظلّ التعدّد اللهجي، أنْ يطوّروا مستوىً مشتركًا واسع التداول؟ يُفترض ابتداءً أنّ هذا المستوى لمْ يكنْ موجودًاإلّا بعد أنْ صاغه الرواة والنحاة، وهنا تتحوّل فرضيّة الانتحال من نتيجة تستند إلى الدليل إلى **مبدأ تفسيري يُستخدم لإنتاج الدليل نفسه**.

وعليه، فإنّ القيمة اللسانيّة لوحدة العربيّة لا تكمن في إنكار تعدّدها، وإنّما في قدرتها على **استيعاب التعدّد داخل إطار تواصلي أوسع.** وهذه القدرة ليست علامةً على افتعال اللغة، بلْ يمكن أنْ تكون شاهدًا على نضجها التاريخي واتساع مجالها الاجتماعي والثقافي. ولذلك فإنّ القراءة الأعمق لا تجعل من الوحدة والتعدّد طرفين متناقضين، وإنّما تنظر إليهما بوصفهما مستويين متفاعلين في تاريخ لسان واحد؛ وبذلك تُستعاد للعربيّة أصالتها التاريخيّة من غير أنْ تُلغى خصوصيّاتها اللهجيّة، ويصبح اختلافها الداخلي دليلًا على حيويّتها، لا حجّةً على انتحالها.

وفيما يتعلّق بوهم الازدواجيّة وسلطة النموذج المصنوعيتخذ هذا التصوّر شكله الأكثر حدّةً حين تُفهم العلاقة بين الفصيحة واللهجات من خلال **ثنائيّة الصراع والهيمنة**، فيُنظر إلى المستوى اللغوي المشترك لا بوصفه ثمرةً طبيعيّةً للتفاعل بين الجماعات العربيّة، وإنّما بوصفه أداةً معياريّةً صاغها الرواة والنحاة لفرض نموذج لغوي واحد على واقع لهجي متنوّع. وفي بعض القراءات المتأثّرة بأطروحات **رابين وبلاو**، تتحوّل القصيدة الجاهليّة من شاهد محتمل على وجود مستوىً لغويّ مشترك إلى ما يشبه **نموذجًافنّيًّا معياريًّا**جرى توحيده وتداوله في بيئة أدبيّة مخصوصة، بحيث لمْ تعد اللغة التي وصلت بها القصيدة تمثّل، بالضرورة، صورة اللسان العربي في تعدّده التاريخي، بلْ صورةً أعيدت صياغتها وتثبيتها عبر مسار النقل والتدوين.

ويزداد هذا التصوّر قوّةً حين يُفترض أنّ الرواة في العصر العباسي مارسوا **تسويةً لغويّةً واسعةً** على الشعر الجاهلي، فأخضعوا مادّته لنسق واحد، وأسهموا في إضفاء قدر من التجانس على نصوص كانت، في أصلها المفترض، أكثر اختلافًامن الصورة التي حفظتها المصادر. وقد استُثمر هذا الافتراض في بعض القراءات التي ترى أنّ وحدة النصوص الشعريّة لا تعكس بالضرورة وحدة اللسان، وإنّما قد تكون نتيجةً لعمليّات الانتقاء والتهذيب وإعادة الصياغة.[31]وعلى هذا الأساس، تصبح الفصيحة نفسها موضوعًا للشكّ؛ لأنّها تظهر وكأنّها نتاج عمليّة معياريّة لاحقة أكثر من كونها مستوىً لغويًّا له جذور في الاستعمال العربي القديم.
وقد ذهب **طه حسين**، في سياق تشكيكه في كثير من المعطيات المتعلّقة بالشعر الجاهلي، إلى النظر في مسألة وحدة اللغة من منظور تاريخي يربطها بمرحلة التدوين والتقعيد، بما يفتح الباب لتفسير جانب من التجانس اللغوي الذي وصلنا بوصفه نتاجاً لتلك المرحلة. [32] غير أنّ الانتقال من ملاحظة وجود **تسوية معياريّة** أو أثر للتدوين إلى القول بأنّ اللسان المشترك لمْ يكن له وجود سابق انتقال يحتاج إلى دليل مستقلّ؛ إذْ لا يلزم من قيام الرواة والنحاة بالانتقاء والتهذيب أنْ يكونوا قد أنشأوا النظام اللغوي الذي انتقَوْا منه وصاغوا قواعده.

وتكمن أهميّة هذه الملاحظة في أنّ **التوحيد المعياري لا يساوي بالضرورة الاختراع اللغوي**، فكلّ انتقال من الاستعمال المتعدّد إلى التقعيد يؤدّي بطبيعته إلى قدر من الانتقاء والتثبيت، لكن هذا لا يعني أنّ المستوى الذي جرى تثبيته لمْ يكن موجودًا قبل مرحلة التقعيد. وقد يكون ما فعله الرواة والنحاة هو تضييق مجال الاختلاف وتحديد ما يعدّونه فصيحًا، لا اختراع الفصيحة من عناصر لهجيّة متناثرة. ومن هنا ينبغي التمييز بين **اللغة بوصفها ممارسةً اجتماعيّةً حيّةً، واللغة بوصفها نموذجًا معياريًّا مدوّنًا** ؛ فالثانية قد تكون أكثر تجانسًا من الأولى، من غير أنْ تكون منفصلةً عنها تاريخيًّا، وعلى هذا الأساس، فإنّ الازدواجيّة اللغويّة لا ينبغي أنْ تُقرأ باعتبارها **دليلاً تلقائيًّا على انتحال العربيّة** ؛ فقد يكون وجود مستوىً أدبي مشترك إلى جانب لهجات

[31] - ياقوت، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، مرجع سابق، ص 112 – 114.
[32] - حسين، **في الأدب الجاهلي**، مرجع سابق، ص 82 – 85.

محليّة مظهرًا طبيعيًّا من مظاهر التنظيم الاجتماعي للغة. كما أنّ وحدة الخطاب الشعري لا تستلزم إلغاء التنوّع اللهجي، تمامًا كما أنّ التنوّع اللهجي لا ينفي وجود مستوىً مشترك تتقاطع فيه الجماعات المتباينة.

ومن ثمّ، فإنّ جعل الوحدة والتعدّد متناقضين منذ البداية يفرض على الظاهرة اللغويّة ثنائيّة لا تفرضها طبيعتها بالضرورة، وعليه تتضح حدود **سلطة النموذج المصنوع**، فالخطر المنهجي لا يكمن في القول بوجود معيار لغوي أو أثر للتقعيد، وإنّما في تحويل المعيار اللاحق إلى تفسير شامل للماضي، ثمّ إعادة بناء الماضي كلّه على أساسه. فإذا أصبح كلّ انتظام دليلًاعلى الصنعة، وكل اختلاف دليلًا على الأصالة، غدا البحث دائرًا في حلقة مغلقة لا تسمح بإثبات أيّ من الفرضيّتين على نحو مستقلّ. أما القراءة الأكثر اتزانًا فتقتضي البحث عن الشواهد التي تكشف تاريخ كلّ ظاهرة، وتمييز ما يمكن ردّه إلى **التداول الشفهي، وما نتج عن التدوين، وما أضافه التقعيد النحوي في شريحة التراث النصّي في مرحلة بالغة الحساسية بوجه خاصّ** .

وعليه، فإنّ قيمة العربيّة لا تتوقّف على إثبات خلوّ تاريخها من التغيّر أو التسوية، بلْ على فهم الكيفيّة التي استطاع بها **لسان متعدّد اللهجات أنْ ينتج مستوىً مشتركًا واسع الوظيفة والتداول**،فالوحدة هنا ليست بالضرورة إلغاءً للتنوّع، والتنوّع ليس دليلًا على استحالة الوحدة؛ بلْ قد يكون الاثنان وجهين لعمليّة تاريخيّة واحدة. ومن هذه الزاوية، لا تبدو الفصيحة هُويّة مصطنعة فُرضت على العرب من الخارج، ولا تبدو اللهجات بقايا متنافرةً لا رابط بينها، وإنّما يظهر تاريخ العربيّة بوصفه تاريخ **تفاعل بين التنوّع والتقارب، وبين الاستعمال والمعيار، وبين الشفاهيّة والتدوين** ؛ وهو تفسير أكثر قدرةً على استيعاب تعقيد الظاهرة من اختزالها في ثنائيّة الانتحال والأصالة.

ويتجلّى الاستلاب المعرفي، في هذا السياق، حين يعجز بعض الباحثين عن استيعاب إمكان وجود **مستوىً لغويّ مشترك يتجاوز الخصوصيّات اللهجيّة دون أنْ يلغيها**، فيُختزل تاريخ العربيّة في ثنائيّة حادّة بين لهجات محليّة متباينة وفصيحة معياريّة يُفترض أنّها صُنعت لاحقًّا. وبدلًا من النظر إلى الوحدة اللغويّة بوصفها نتيجةً محتملةً للتفاعل الاجتماعي والتواصل الثقافي وتراكم الاستعمال، يُستعاض عنها بتفسير يقوم على الشكّ في كلّ انتظام، وربط كلّ تجانس بعمليّة معياريّة متأخّرة، وكلّ نظام لغوي بفعل الصياغة والاختراع.

ولا تكمن المشكلة في الإفادة من المناهج الاستشراقيّة أو اللسانيّات الحديثة في ذاتها، وإنّما في **تحويل بعض فرضيّاتها إلى مسلّمات تفسيريّة تُطبَّق على العربيّة دون اختبار كافٍ لملاءمتها التاريخيّة**، فوجود معيار لغوي لا يعني أنّه منفصل عن الاستعمال، كما أنّ خضوع اللغة للتقعيد لا يعني أنّ النحاة قد أنشؤوها من العدم. وقد يكون المعيار في جانب منه ثمرةً لعمليّة تاريخيّة طويلة من التقارب والانتقاء والتثبيت، قبل أنْ يأتي التقعيد ليصفه ويضبطه ويمنحه صورةً أكثر انتظامًا، ومن ثمّ، فإنّ تصوير العربيّة على أنّها **لغة بلا جذور اجتماعيّة** ، لا وجود لها إلّا في مدوّنات النحاة والرواة، يفضي إلى فصل اللغة عن الجماعة التي أنتجتها واستعملتها، وإلى تحويل تاريخها من تاريخ ممارسة بشريّة متحرّكة إلى تاريخ نصوص صاغتها مؤسّسة علميّة لاحقة. وهذا الاختزال يتجاهل أنّ اللغة المشتركة، متى نشأت، لا تحتاج إلى أنْ تكون مطابقةً للهجات المحليّة حتى تكون حقيقيّةً؛ فاللغة قد تتعدّد مستوياتها، وتختلف وظائفها، وتتنوّع بيئات استعمالها، مع بقاء قدر من الوحدة يجعل التواصل الأدبي والثقافي ممكنًا .

وعليه، فإنّ القراءة الأكثر أصالةً ليست تلك التي تنفي التعدّد لمصلحة الوحدة، ولا التي تنفي الوحدة لمصلحة التعدّد، وإنّما التي تبحث عن **آليّات تشكّل الوحدة داخل التنوّع**، فالفصيحة، في هذا المنظور، لا تُفهم بوصفها اختراعًا منفصلًا عن المجتمع، بلْ بوصفها مستوىً لغويًّا ارتبط بوظائف تتجاوز المجال المحلّي، ثمّ أسهمت عمليّة التدوين والتقعيد في تثبيته وصياغة حدوده، وبذلك يستعاد للغة عمقها الاجتماعي والتاريخي، ويصبح اختلاف اللهجات دليلًا على حيويّتها وتنوّعها، لا حجةً على افتعالها[33].

وتتجلّى تلك التبعيّة المنهجيّة بوضوح أكبر حين تُسقَط **ظواهر اللهجات العربيّة الحديثة** ، وما طرأ عليها من ضعف في النظام الإعرابي، على اللسان العربي في العصر الجاهلي، وكأنّ التطوّر الذي أصاب الاستعمالات اللهجيّة في العصور المتأخّرة يصلح دليلًا مباشرًا على طبيعة العربيّة في مرحلة سابقة تختلف عنها زمانًا وبيئةً ووظيفةً. ويترتّب على هذا القياس غير المنضبط افتراض أنّ الفصيحة المعياريّة لمْ تكنْ في أصلها سوى بناءٍ اصطناعي منفصل عن التداول، وأنّ ما يبدو فيها من انتظام إعرابي لا يعدو أنْ يكون أثرًا من آثار التقعيد النحوي اللاحق.

وهنا تبرز القيمة النقديّة لبعض الطروحات **التي يتبنّاها الباحث**؛ إذْ تتيح إعادة النظر في العلاقة بين **التنوّع اللهجي والمستوى اللغوي المشترك**بعيدًا عن افتراض التعارض الضروري بينهما. فوجود اختلافات في الأداء اللهجي لا يستلزم، من الناحية اللسانيّة، سقوط النظام الإعرابي من اللسان المشترك، كما أنّ تفاوت المتكلّمين في المحافظة على العلامات الإعرابيّة لا يقتضي أنْ يكون الإعراب نفسه ظاهرةً مصطنعةً. فقد يتجاور داخل المجتمع الواحد مستوىً أكثر محافظةً في السياقات الرسميّة والأدبيّة مع مستويات تداوليّة أكثر ميلًا إلى التخفيف والاختزال، من غير أنْ يعني ذلك انقطاع الصلة بين هذه المستويات.

ومن هنا ينبغي التمييز بين **النظام الإعرابي بوصفه خاصيّةً في المستوى اللغوي المشترك، وبين مقدار حضوره في الاستعمال اللهجي اليومي**، فالتغيّر في أحد المستويين لا يمكن أنْ يُتخذ، من غير قرائن تاريخيّة مستقلّة، دليلًاعلى أنّ الآخر لمْ يكنْ موجودًا، كما أنّ انتقال اللهجات الحديثة إلى أنماط أكثر اعتمادًا على ترتيب الكلمات والقرائن السياقيّة لا يسمح بإعادة بناء اللسان الجاهلي على أساسها؛ لأنّ إسقاط حالة لغويّة متأخّرة على مرحلة تاريخيّة أقدم قد يؤدّي إلى قلب العلاقة بين الدليل والاستنتاج.

وبالمثل، فإنّ**الإعراب لا ينبغي أنْ يُختزل في كونه حليةً نحويّةً أضافها العلماء إلى لغة مضطربة** ، كما لا يصحّ في المقابل أنْ يُفترض أنّ جميع مظاهر الضبط التي حفظتها المصادر كانت حاضرةً بالدرجة نفسها في كلّ البيئات واللهجات. فالمنهج الأدقّ هو البحث في الشواهد المتاحة عن طبيعة النظام الإعرابي، ودرجات حضوره في واقع الهجات بوجه خاصّ، والوظائف التي كان يؤدّيها، ثمّ تحديد ما أضافه التقعيد النحوي إلى وصفه وتمثيله ، وبذلك يصبح النحو مرحلةً من مراحل الوعي باللغة، لا لحظةً مفترضةً لخلق اللغة نفسها.

وإنّ الخلل المنهجي يبدأ حين تتحوّل **اللهجة إلى معيار للحكم على اللسان كلّه** ؛ فاختلاف لهجة عن المستوى المشترك يصبح دليلًا على انهيار الوحدة، وغياب الإعراب في استعمال معيّن يصبح دليلًا على أنّ الإعراب لمْ يكنْ أصيلًا، ثمّ يُعاد بناء تاريخ العربيّة كلّه انطلاقًا من هذه النتيجة. أمّا القراءة

[33]- السامرائي،**التطوّر اللغوي التاريخي**، مرجع سابق، ص 25 – 27.

الأكثر توازنًا فتفترض أنّ التنوع والتجانس يمكن أنْ يتعايشا داخل الجماعة اللغويّة الواحدة، وأنّ المستويات التداوليّة لا تلغي بالضرورة وجود مستوىً مشترك أكثر محافظةً واستقرارًا.

وعليه، فإنّ قوّة العربيّة التاريخيّة لا تكمن في غياب التنوّع، وإنّما في **قدرتها على تنظيم التنوّع ضمن فضاء لغوي مشترك** ؛ فقد تتعدّد اللهجات وتتفاوت في خصائصها، بينما يحتفظ اللسان المشترك بسمات يتجاوز بها الحدود المحليّة، ويظلّ الإعراب، في هذا الإطار، أحد العناصر التي تستحقّ الدراسة بوصفها جزءًا من بنية ذلك المستوى، لا بوصفها دليلًا مسبقًا على اصطناعه. ومن ثمّ، فإنّ إعادة وصل العربيّة بتاريخها اللساني تقتضي التحرّر من القياسات الإسقاطيّة، والتمييز بين **التنوّع اللهجي، والتطوّر التاريخي، والتقعيد النحوي، والمستوى المشترك** ؛ لأنّ الخلط بينها هو الذي يحوّل التعدّد الطبيعي إلى شبهة تبعث على الشكّ وتثير الجدل، ويجعل من الاختلاف دليلًا مصطنعًا على الانتحال[34].

المحور الثالث: المرجعيّة الاستشراقيّة وإعادة قراءة أصالة العربيّة

7.1-الاستشراق وإشكاليّة الشعر الجاهلي

أسهم الاستشراق في إدخال أدوات جديدة إلى دراسة التراث العربي، منها المقارنة التاريخيّة والفقه اللغوي ونقد الرواية وتحليل المخطوطات .ولا يصحّ، منهجيًّا، التعامل مع جميع المستشرقين باعتبارهم أصحاب موقف واحد من العربيّة أو الشعر الجاهلي؛ فقد اختلفت مناهجهم ونتائجهم .غير أنّ بعض الاتجاهات الاستشراقيّة التي شكّكت في حجم الشعر الجاهلي أو في تاريخ تشكّل العربيّة كان لها تأثير واضح في الجدل العربي الحديث .

وقد أدى انتقال بعض هذه التصوّرات إلى المجال العربي إلى ظهور قراءات ربطت بين **تأخّر التدوين** و **احتمال إعادة تشكيل النصوص** .وهنا ينبغي التمييز بين أمرين:
نقد الرواية، وهو ممارسة علميّة مشروعة، و**افتراض الانتحال بوصفه النتيجة الوحيدة الممكنة**، وهو ما يحتاج إلى أدلّة إضافيّة.

وتقوم معالجة إشكاليّة**الانتحال في بعض الدراسات الاستشراقيّة الألمانيّة** تحديدًا، ولا سيّما عند **نولدكه وألفرت**، على افتراضٍ منهجي مؤدّاه أنّ العربيّة الفصيحة في صورتها الأدبيّة المكتملة ليست انعكاسًا مباشرًا لحقيقة لسانيّة تاريخيّة، بقدر ما هي بناءٌ أدبي وأيديولوجي تبلور في سياقات لاحقة. وقد أفضى تبنّي هذا التصوّر إلى مقاربةٍ تجزيئيّة لتاريخ العربيّة؛ إذْ جرى الفصل بين النصّ وبيئته التي نشأ فيها، والنظر إلى اللغة التي حفظها الشعر الجاهلي بوصفها أرقى من أنْ تكون ثمرةَ بيئةٍ بدويّة يغلب عليها الطابع الشفهي.

ومن هنا نشأ مسارٌ نقدي ينزع إلى تفكيك الوحدة التاريخيّة للعربيّة، وافتراض أنّ صورتها المعياريّة المتماسكة لمْ تتبلور إلّا في العصر العباسي، حيث أعيد تنظيم مادّتها وتقعيدها وصياغة صورتها الأدبيّة بما يخدم حاجات ثقافيّة وحضاريّة لاحقة. غير أنّ هذا المنظور لا يقف عند حدود التشكيك في نسبة بعض الأشعار أو الروايات، بلْ يتجاوزها إلى مساءلة القدرة المبكّرة للبيئة العربيّة على إنتاج نظام لغوي وأدبي متماسك. وبذلك انتقلت إشكاليّة الانتحال من كونها سؤالًا حول أصالة نصوص بعينها إلى كونها تشكيكًا أوسع في أصالة التجربة اللسانيّة العربيّة ذاتها، وفي قدرتها على بلوغ درجة عالية من النضج قبل عصر التدوين والتقعيد.ويُؤخذ على هذا التصوّر أنّه يميل إلى تفسير الظاهرة اللغويّة من خلال فرضيّة الانتحال قبل استقراء شواهدها الداخليّة والخارجيّة، فيتحوّل الشكّ المنهجي المشروع في بعض النصوص إلى حكمٍ شامل على المرحلة التاريخيّة بأكملها، كما أنّ الربط بين شفويّة البيئة العربيّة وبين استحالة إنتاج لغة أدبيّة متماسكة ينطوي على قدر من التعميم؛ إذْ لا تستلزم الشفويّة غياب القواعد أو ضعف الملكة، كما لا يقتضي التدوين المتأخّر أنْ يكون النظام اللغوي قد نشأ متأخّرًا. ومن ثمّ، فإنّ المنهج الأوثق لا يتمثّل في التسليم بأصالة الموروث كلّه ولا في ردّه جملةً، وإنّما في اختبار كلّ نصّ أو ظاهرة بمجموع القرائن اللغويّة والتاريخيّة والرواية والنقد الداخلي، بما يحفظ إمكان الانتحال الجزئي دون أنْ يحوّله إلى نظريّة تفسّر نشأة العربيّة وعبقريتها الأدبية بأكملها.[35]

7.2-طه حسين بين المنهج والنتيجة

تمثّل تجربة طه حسين علامةً فارقةًذات بعد محوري في هذا الجدل؛ إذ اعتمد الشكّ وسيلةً لمراجعة المسلّمات المتعلّقة بالرواية الأدبيّة. وتظهر في النصّ الأصلي لكتابه دعوته إلى التعامل مع الروايات القديمة بالتحفّظ والشكّ، وهو ما ينسجم مع مشروعه في إعادة بناء تاريخ الأدب على أساس نقدي.غير أنّ القيمة المنهجيّة للشك لا تعني أنّ كل النتائج المترتّبة عليه تصبح قطعيّةً.
وهنا ينبغي الفصل بين :**مشروعيّة السؤال**و**صحّة الجواب**، فالسؤال عن أصالة الشعر الجاهلي مشروع، لكن الجواب يحتاج إلى أدلّة تاريخيّة ولغويّة ونصيّة مستقلّة.
وقد اتخذ طه حسين القرآن والنصوص التي لا يشكّ في ثبوتها معيارًا للمقارنة التاريخيّة، وهو ما يظهر في نصّه الذي جعل القرآن أصدق مرآة للعصر الجاهلي، ثمّ دعا إلى مقارنته بالشعر الذي ينسب إلى شعراء مختلفين .
ومن هنا فإنّ النقد العلمي لموقف طه حسين لا ينبغي أنْ يقوم على رفض الشكّ في ذاته، وإنّما على فحص **مدى كفاية القرائن التي انتقل بها من الشكّ إلى النتيجة**.

7.3-المركزيّة المنهجيّة وخطر المقايسة

إنّ مقولة الانتحال لمْ تكنْ مجرّد رأي في نصّ بلْ كانت نتيجةً حتميّةً للمقايسة اللسانيّة الخاطئة، حيث قاس المستشرقون الألمان، مثل (نولدكه)، العربيّة على اللغات الأوروبيّة التي شهدت انقطاعات وتحوّلات جذريّة، فافترضوا أنّ العربيّة يجب أنْ تكون قد مرّت بالانقطاع ذاته، وأنّالفصيحة الموحّدة هي عمليّة إحياء اصطنعه النحاة العباسيّون. هذا الاستلاب المنهجي جعل الباحث العربي التابع يتبنّى فكرة موت السليقة الجاهليّة وانتحال بديل عنها، ما أدّى إلى سحق قيمة العربيّة بوصفها لسانًا حيًّا متصلًا ولغةً ميّتةً بُعثت في غرف المختبرات النحويّة. وتكمن إحدى المشكلات التي يمكن رصدها في بعض

[34]- السامرائي،**التطوّر اللغوي التاريخي**، مرجع سابق، ص 54 – 56.
[35]- ياقوت، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، مرجع سابق، ص 112 – 113، وحسين، **في الأدب الجاهلي**، مرجع سابق، ص 82 – 83.

القراءات التاريخيّة في افتراض أنّ اللغة يجب أنْ تمر في جميع المجتمعات بالمراحل نفسها وبالترتيب نفسه .لكن اللغات لا تتطوّر بالطريقة ذاتها؛ فلكلّ لغة تاريخها الاجتماعي والثقافي، وطرائق انتقالها، ودرجة تواصل جماعاتها، ومستويات استخدامها .ومن ثمّ فإنّ مقارنة العربيّة باللغات الأوروبيّة دون مراعاة اختلاف السياقات التاريخيّة قد تقود إلى نتائج غير دقيق ة، فالعربيّة عرفت منذ وقت مبكّر :تعدّدًا قبليًّا؛ وتواصلًا بين الجماعات؛ وشعرًا شفهيًّا؛ ومواسم وأسواقًا؛ ونصوصًا دينيّةً؛ ثمّ عمليّة تدوين وتقعيد واسعة،وهذه الخصائص ينبغي أنْ تدخل في تفسير استقرار النظام اللغوي .

المحور الرابع: نحو مقاربة لسانيّة متوازنة لقضيّة الانتحال

إنّ تجاوز الثنائيّة بين الدفاع المطلق والشكّ المطلق يقتضي بناء منهج يجمع بين مستويات متعدّدة من الأدلّة .

8.1-القرينة اللغويّة

لا ينبغي أنّ تكون الكلمة أو الصيغة اللغويّة دليلًا منفردًا على الانتحال؛ لأنّ اللفظ قد يكون قديمًا، أو لهجيًّا، أو متطوّر الدلالة، أو يكون الراوي قد استبدل لفظًا بآخر أثناء النقل.

ومن ثمّ ينبغي أنْ يدرس الباحث :تاريخ المفردة؛ ومعناها في السياق؛ وانتشارها الجغرافي؛ واستعمالاتها في النصوص المعاصرة؛ وبنيتها الصرفيّة؛ وعلاقتها بالمستوى اللغوي العام.

8.2-القرينة النحويّة

يمكن دراسة التراكيب من خلال مقارنتها بما ثبت من النصوص القديمة، لكنْ ينبغي تجنّب جعل القاعدة النحويّة المتأخّرة معيارًا وحيدًا للحكم، فاللغة أوسع من القاعدة التي وصفها النحاة.

وتكتمل هذه الرؤية بجعل **الإعراب حصنًا تتهاوى أمامه دعاوى الانتحال** ؛ فبدل أنْ يُنظر إلى النحو بوصفه أداةً متأخّرةً أسهمت في صناعة اللغة وتقعيدها، يُعاد الاعتبار إليه بوصفه شاهدًا على دقّة الرواية واستقرار السليقة العربيّة. ومن ثمّ، لا تستقيم قيمة العربيّة التاريخيّة إلّا بتحرير قضيّة الإعراب من أسر الاتهام الاستشراقي، والنظر إليه بوصفه ظاهرةً لغويّةً أصيلةً مارستها العرب في كلامها قبل أنْ تُدوَّن قواعدها وتُصاغ في مؤلّفات النحاة بقرون.

وعلى هذا الأساس، ينتقل الإعراب من كونه موضعًا للشكّ إلى كونه **قرينةً على رسوخ النظام اللساني العربي** ؛ إذْ يكشف عن امتلاك العربيّة بنيةً نحويّةً متماسكةً، نشأت في الاستعمال قبل أنْ تتحوّل إلى علمٍ مدوَّن. وهذا التماسك لا يدلّ على نضج النظام اللغوي فحسب، بلْ يعكس كذلك قدرة المجتمع العربي على إنتاج مستوىً لغويّ مشترك يتجاوز التباينات اللهجيّة دون أنْ يلغيَها. وبذلك تضعف مقولة اللغة المخبريّة التي تفترض أنّ الفصيحة صنيعةٌ متأخّرة للنحاة، وأنّها منفصلة عن الاستعمال العربي الطبيعي، كما يتهافت التصوّر الذي يجعل التقعيد النحوي منشئًا للغة بدل أنْ يكون وصفًا لنظامٍ سابق عليه. ومن هنا يغدو الإعراب أحد الشواهد المركزيّة الذي يؤكّد أصالة العربيّة واستمرارها التاريخي، وعلى أنّ ما حفظه التراث من نصوصها لمْ يكنْ مجرّد بناءٍ اصطناعي لاحق، بلْ كان في الواقع اللغوي امتدادًا لنظام لغوي حيّ امتلكته العرب واستعملته قبل أنْ تتولّى علوم العربيّة تفسيره وتقعيده .

8.3 -القرينة الأسلوبيّة

تمثّل البصمة الأسلوبيّة مجالًا مهمًّا في اختبار نسبة النصّ إلى الشاعر، وذلك من خلال :المفردات المتكرّرة؛ والتراكيب؛ والصور الشعرية؛ وأنماط الاستهلال؛ والإيقاع؛ والحقول الدلالية .

لكن الاختلاف الأسلوبي لا يكفي وحده للحكم بالانتحال؛ لأنّ الأسلوب يتغيّر بتغيّر الموضوع والمقام والرواية.

8.4- القرينة التاريخيّة

ينبغي أنْ ينسجم النصّ مع :البيئة؛ والمصطلحات؛ والمؤسّسات الاجتماعيّة؛ والأحداث؛ والمعتقدات؛ والعلاقات السياسية؛ والمعارف السائدة في العصر،وهذه القرائن أقوى عندما تتضافر مع القرائن اللغويّة.

8.5-القرينة النصيّة والرواية

ينبغي مقارنة الروايات المختلفة للنصّ، ودراسة :أقدم المصادر؛ وتعدّد طرق الرواية؛ واختلاف الألفاظ؛ والزيادات؛ والحذف؛ وترتيب الأبيات،وقد يكون النصّ ثابت الأصل مع اختلاف في بعض رواياته، حيث تُعدّ **القرينة النصيّة والرواية** من أهمّ الأدوات المنهجيّة في اختبار أصالة النصوص العربيّة القديمة؛ إذْ لا يصحّ الحكم على نصٍّ بالانتحال أو الوضع اعتمادًا على اختلاف رواية واحدة أو اضطراب بعض ألفاظها، بلْ ينبغي النظر في **التاريخ النصّي للنصّ وتعدّد مسارات نقله** ، ومقارنة الشواهد المتوافرة في المصادر المختلفة للكشف عن العناصر الثابتة والمتغيّرة فيه. فالنصّ القديم لمْ يكنْ ينتقل بالضرورة في صورة واحدة جامدة، وإنّما كان عرضةً للرواية والحفظ والاختصار والتقديم والتأخير، وهو ما يجعل اختلاف النسخ والروايات ظاهرةً تحتاج إلى تفسير، لا قرينةً كافيةً بذاتها على عدم الأصالة.

ويبدأ الفحص بتحديد **أقدم المصادر التي حفظت النصّ** ، والنظر في قربها الزمني من عصر قائله، ومقدار استقلالها عن بعضها بعضًا؛ فوجود النصّ في مصدر مبكّر ومستقلّ، ثمّ ظهوره في مصادر لاحقة بصيغ متقاربة، يمنحه قوّةً توثيقيّة أكبر من رواية لا تظهر إلّا في مصدر متأخّر منفرد. ولا تقتصر أهميّة التقدّم الزمني على أقدميّة المصدر فحسب، بلْ تمتدّ إلى دراسة **سلسلة انتقال النصّ**، وما إذا كانت الروايات اللاحقة قد اعتمدت مصدرًا واحدًا، أمْ أنّ النصّ وصل إليها عبر طرق متعدّدة يمكن أنْ تتضافر في إثبات أصله.

ومن هنا تبرز أهميّة **تعدّد طرق الرواية** ؛ فكلّما أمكن العثور على النصّ في روايات متباينة المصدر، مع اتفاقها في بنيته الأساسيّة، كان ذلك أقرب إلى إثبات وجود أصل مشترك سابق عليها. أمّا إذا انفرد مصدر متأخّر بعبارة أو بيت أو مقطع لا تؤيّده الروايات الأخرى، فإنّ التعامل معه ينبغي أنْ يكون أكثر احتياطًا، فيُبحث في لغته وسياقه وموضوعه وسبب وروده، بدل الحكم عليه مباشرةً بالوضع. وقد يكون الاختلاف ناشئًا عن خطأ ناسخ، أوْ عن الرواية بالمعنى، أوْ عن السهو في الحفظ، أو عن الجمع بين روايتين، ولا يلزم من ذلك أنْ يكون النصّ كلّه منحولًا .

ويشمل الفحص كذلك **اختلاف الألفاظ والزيادات والحذف والتقديم والتأخير** ، مع التمييز بين الاختلاف الذي يمسّ جوهر النصّ والاختلاف الذي لا يتجاوز صورته الجزئيّة. فقد تتفق الروايات على المعنى والبنية والأسلوب، بينما تختلف في لفظة أو تركيب أو ترتيب بيتين أو أكثر. وفي هذه الحالة ينبغي النظر إلى **الثابت المشترك** بوصفه النواة النصيّة التي تتقاطع عندها الروايات، ثمّ تُدرس العناصر المختلف فيها بصورة مستقلّة ، وهذا يتيح بناء حكم أكثر دقّةً من الحكم الثنائي الذي يضع النصّ كلّه في أحد طرفي الأصالة أو الانتحال.

وتكتسب **بنية النصّ الداخليّة** أهميّةً خاصّةً عند مقارنة الروايات؛ فانسجام الأبيات في موضوعها وتسلسلها الدلالي ووحدة أسلوبها يمكن أنْ يساعد في تمييز الزيادة اللاحقة من النصّ الأصلي، ولا سيّما إذا جاءت الزيادة منفصلةً في لغتها أو صورتها أو سياقها عن بقيّة النصّ. غير أنّ هذه القرائن الداخليّة لا ينبغي أنْ تُستعمل منفردةً؛ لأنّ اختلاف الأساليب والروايات أمر مألوف في التراث الشفهي، وقد يكون بعض التفاوت راجعًا إلى طبيعة النقل نفسه.

وعليه، فإنّ **اختلاف الروايات لا يساوي بالضرورة اختلاف الأصل** ؛ فقد يكون النصّ ثابت الأصل، ثمّ تتعدّد صوره أثناء انتقاله بين الرواة والنسّاخ والمصنّفين. ولذلك ينبغي أنْ ينصرف النقد إلى تحديد **طبقات النصّ:** ما الذي تتفق عليه الروايات؟ وما الذي تنفرد به بعضها؟ ومتى ظهرت الزيادة أو الحذف؟ وهل توجد شواهد مستقلّة تؤيّدها؟ وهل تنسجم مع لغة العصر وموضوع النصّ وبنيته؟ وبهذه الطريقة يتحوّل اختلاف الروايات من ذريعة للشكّ العام إلى **أداة لإعادة بناء التاريخ النصّي للنصّ والكشف عن طبقاته ودرجة ثباته**.وتُعدّ مقارنة الروايات المختلفة، والكشف عن الزيادة والحذف، وتمييز الثابت من المختلف، من الأسس المهمّة في تحقيق النصوص؛ إذْ لا يُحكم على النصّ من خلال رواية منفردة، وإنّما بمقابلة النسخ والروايات وترجيح ما تؤيده القرائن النصيّة.[36]

ولا يكفي اختلاف الروايات للحكم على النصّ بالاضطراب أو الانتحال؛ إذْ إنّ النصوص التراثيّة قد تنتقل عبر روايات متعدّدة تتفاوت في ألفاظها وزياداتها ونقائصها وترتيب أجزائها. ومن ثمّ يقتضي الفحص العلمي جمع أقدم المصادر التي حفظت النصّ، ومقارنة طرق روايته، وتمييز العناصر المشتركة بين الروايات من العناصر المنفردة، مع دراسة الزيادة والحذف والتقديم والتأخير في ضوء السياق وسائر القرائن. فالمعيار ليس مجرّد وجود الاختلاف، وإنّما **طبيعة الاختلاف ومدى تأثيره في أصل النصّ، وتضافر الروايات المستقلّة في إثبات نواته الأساسيّة** ؛ إذْ إنّ مقابلة النسخ والروايات وترجيح القراءة المدعومة بالشواهد من الأصول المنهجيّة في تحقيق النصوص. [37]ومن ثمّ، فإنّالمنهج الأوثق لا يقوم على السؤال: *هل اختلفت الروايات؟* ، وإنّما على سؤال أكثر دقّةً، **ما طبيعة الاختلاف، وما مصدره، وما الذي يبقى ثابتًا عبر الروايات المستقلّة؟** فإذا ثبتت وحدة النواة النصيّة في مصادر متعدّدة، وتضافرت الشواهد الخارجيّة والداخليّة على تأييدها، فإنّ الاختلافات الجزئيّة لا تنهض وحدها لإسقاط أصالة النصّ. وبذلك تصبح القرينة النصيّة جزءًا من **منهج تراكمي في التوثيق** ، يتضافر فيه أقدم المصدر، وتعدّد طرق الرواية، وثبات النواة النصيّة، والانسجام اللغوي والأسلوبي، بدل الاعتماد على ملاحظة منفردة لإصدار حكم شامل على النصّ.

9-نحو نموذج تكاملي للحكم على أصالة النصّ

يقترح البحث عدم الاقتصار على ثنائيّة:**أصيل / منحول**

ويمكن بدلًا من ذلك اعتماد درجات ترجيحيّة:

نصّ قويّ الثبوت -نصّ راجح النسبة- نصّ مختلف في نسبته -نصّ ضعيف النسبة - نصّ ترجّح فيه مظاهر الانتحال.

ويُبنى الحكم على أصالة النصّ وسلامة نسبته من خلال تضافر ستّة مستويات متكاملة من الفحص، لا يستقلّ أحدها عن الآخر، إذْ يهدف كلّ مستوىً إلى اختبار جانب مخصوص من جوانب النصّ، بينما تتضافر نتائجها جميعًا في تكوين حكم نقدي أكثر دقّةً واتزانًا. ويأتي في مقّدمة هذه المستويات **المستوى الروائي**، الذي يُعنى بتحديد تاريخ انتقال النصّ، وتتبّع مصادره، وفحص الروايات التي ورد فيها، ومدى اتصالها بالسياق التاريخي الذي نُسبت إليه. ثمّ يأتي **المستوى اللغوي** ، وفيه يُختبر مدى انسجام اللغة المستعملة في النصّ مع الخصائص اللغويّة المعروفة عن عصر الشاعر وبيئته، بما يساعد على الكشف عن أيّ مظاهر لغويّة قد تكون طارئةً أو متأخّرةً عن زمن النصّ.

ويتصل بذلك **المستوى النحوي والإعرابي** ، الذي يركّز على فحص النظام التركيبي للنصّ، ورصد بنيته النحويّة، ومدى توافقها مع ما يُعرف عن الاستعمال العربي في العصر المنسوب إليه. أمّا **المستوى الأسلوبي** فيتجه إلى اختبار البصمة الخاصّة بالشاعر، من خلال ملاحظة خصائص التعبير، وأنماط التركيب، والصور، والإيقاع، والاختيارات اللفظيّة، ومقارنتها بما ثبتت نسبته إليه من نصوص أخرى؛ إذْ إنّ الأسلوب قد يكشف أحيانًا عن تفاوت بين النصّ المدّعى ونظام الكتابة المميّز لصاحبه.

ويأتي بعد ذلك **المستوى التاريخي والثقافي**، الذي يختبر مدى ملاءمة النصّ للظروف التاريخيّة والثقافيّة والاجتماعيّة والفكريّة للعصر الذي يُنسب إليه، بحيث يُنظر في المفردات والأفكار والقيم والإشارات الحضاريّة التي يتضمّنها، ومدى إمكان صدورها في ذلك السياق. ويُختتم الفحص بـ **مستوى النصّ والتناصّ**، الذي يقوم على مقارنة النصّ بالنصوص والروايات الأخرى ذات الصلة، وتتبّع مواطن التشابه والاختلاف، والكشف عن الاقتباسات أو التحويرات أو الإضافات اللاحقة المحتملة .ومن ثمّ، لا يُبنى الحكم على النصّ اعتمادًا على قرينة منفردة، وإنّما على **تضافر الأدلّة الروائيّة واللغويّة والنحويّة والأسلوبيّة والتاريخيّة والنصيّة** ؛ فكلّما التقت هذه المستويات في اتجاه واحد، ازدادت قوّة الحكم النقدي، وكلّما ظهر بينها تعارض جوهري، أصبح من الضروري إعادة النظر في تاريخ النصّ أو نسبته أو سلامة انتقاله.

وبذلك يصبح الحكم على النص **ترجيحيًا متعدد القرائن**، لا قطعيًا قائمًا على علامة منفردة.

10- من صناعة اللغة إلى تقعيد اللغة

من أهمّ النتائج التي تكشفها الدراسة ضرورة التمييز بين مفهومين:

صناعة اللغة، وتعني اختراع نظام لغوي لم يكن موجودًا ثمّ إسقاطه على نصوص سابقة.

تقعيد اللغة، ويعني وصف نظام موجود واستنباط قوانينه وتصنيف ظواهره.

---

[36]- هارون، عبد السلام محمد، **تحقيق النصوص ونشرها**، القاهرة: مكتبة السنّة، 1989م، ص 49–54.

[37]- المنجد، صلاح الدين،**قواعد تحقيق المخطوطات**،بيروت: دار الكتاب الجديد، الطبعة السابعة، 1987م، ص 10 – 17.

والخلط بين المفهومين يؤدّي إلى نتيجة خطرة؛ إذْ يصبح ظهور النحو دليلًا على ظهور اللغة.
والأقرب إلى المنهج العلمي أنْ يُنظر إلى النحو بوصفه **تاريخًا للوعي باللغة** لا بالضرورة تاريخًا لنشأة اللغة نفسها .وهذا لا يعني أنّ النحاة لم يتدخّلوا في الرواية أو الاختيار أو التقعيد؛ بلْ يعني أنّ إثبات هذا التدخّل يحتاج إلى دراسة مستقلّة لكلّ ظاهرة، لا إلى افتراض عام.

11-العربيّة بين التنوّع والوحدة

تكشف قضيّة الشعر الجاهلي أنّ العربيّة القديمة لا ينبغي أنْ تصوّر بوصفها نظامًا جامدًا واحدًا، كما لا ينبغي أنْ تصوّر بوصفها مجموعة لهجات لا رابط بينها .والأقرب إلى طبيعة اللغات أنْتكون هناك **وحدة داخل التنوّع** ، فاللهجات تمثّل مستوياتٍ محليّةً، بينما يمكن أنْ ينشأ مستوى مشترك بفعل التواصل الاجتماعي والثقافي.

وفي مقاربة لوهم الازدواجيّة والانقطاع التاريخي يلاحظ الباحث نزوع مدرسة الشكّ الاستشراقيّة وأتباعها من الباحثين العرب، إلى الاتكاء على مفهوم الازدواجيّة اللغويّة؛ للادعاء بأنّ الفصيحة لمْ تكن يومًا لغة تخاطب، بلْ هي لغة فنيّة مشتركة، انتحلها الشعراء والرواة. هذا المنظور يهدف إلى إحداث قطيعة بين العربي ولسانه، بتصوير الفصيحة كيانًا هجينًا لا جذور له في الواقع السوسيولساني للقبائل العربيّة. في المقابل، يبرز الفكر النقدي الأصيل ليعيد الاعتبار للفصيحة بوصفها المستوى الأعلى لسانيًّا الذي كان يمارسه العربي في لحظات تعبيره الرفيعة، دون أنْ ينفي ذلك وجود تنوّع لهجي في لغة التداول اليومي.

ويمثّل الإعراب إحدى أهمّ الإشكاليّات والقضايا التي تختزل القرائن في اختبار أصالة العربيّة الفصيحة؛ إذْ لا يصحّ النظر إليه بوصفه مجرّد صناعة نحويّة متأخّرة، بلْ ينبغي فهمه في سياق الاستعمال اللغوي الذي سبق تدوين القواعد. فقد كان العرب يستعملون العربيّة وفق نظامها التركيبي قبل أنْ يتحوّل هذا الاستعمال إلى علمٍ مدوّن على أيدي النحاة، وهو ما يجعل التقعيد النحوي لاحقًا على الظاهرة اللغويّة من جهة وجودها في الاستعمال، وإنْ كان كاشفًا عن نظامها وضابطًا لأحكامها. وقد ارتبط نشوء النحو، في الرواية التراثيّة، بالحاجة إلى صيانة اللسان وضبط ما استقرّ في كلام العرب، لا بإنشاء نظام لغوي جديد من العدم.[38]

وتزداد قيمة هذه القرينة حين تُقرأ في ضوء الشعر العربي القديم؛ إذْ تكشف النصوص الشعريّة المنسوبة إلى العصر الجاهلي عن درجة عالية من انتظام التركيب، وتنوّع الأساليب، ودقّة العلاقات النحويّة، بما يدلّ على أنّ النظام اللغوي الذي صاغه النحاة لاحقًا لمْ يكنْ منفصلًا عن مادّة لغويّة سابقة عليه، وإنّما جاء في جانب كبير منه لوصف ظواهر كانت حاضرةً في الاستعمال. وقد نبّه الدارسون إلى أنّ الشعر الجاهلي الذي وصل إلينا يظهر في صورة فنيّة ولغويّة ناضجة، بما يفترض تاريخًا سابقًا من التطوّر والمران اللغوي لا يمكن اختزاله في مرحلة التقعيد النحوي اللاحقة. [39] ومن ثمّ، فإنّ اختلاف المواقف من صحّة بعض الروايات الشعريّة لا يقتضي إسقاط النظام اللغوي الذي تكشف عنه مجموع النصوص؛ فالبحث في أصالة نصّ بعينه ينبغي أنْ يظلّ منفصلًا عن الحكم على العربيّة بوصفها نظامًا لغويًّا. وعلى هذا الأساس، لا يكون الإعراب دليلًا على أنّ النحاة هم الذين صنعواااللغة الفصيحة، بلْ يمكن النظر إلى التقعيد باعتباره محاولةً لاستخراج انتظامات لغويّة كانت قائمةً في المادّة المنقولة. وتؤيّد الدراسات الحديثة التي تناولت العلاقة بين السليقة والنحو والإعراب ضرورة التمييز بين الظاهرة اللغويّة في الاستعمال وبين العلم الذي جاء لوصفها وتقعيدها. [40]وعليه، فإنّ قيمة الإعراب في هذه الإشكاليّة لا تكمن في كونه صناعةً أنشأها النحاة، وإنّما في كونه **نظامًا قابلًا للرصد في النصوص والاستعمال قبل تدوينه في صورة قواعد** ؛ ومن هنا يمكن الإفادة منه بوصفه قرينةً ضمن مجموعة من القرائن النصيّة والتاريخيّة واللغويّة على أصالة النظام الفصيح، دون تحويله وحده إلى دليل قطعي على صحّة كلّ نصّ منسوب إلى الجاهليّة،ويكشف انتظام الظواهر الإعرابيّة في المادّة اللغويّة القديمة عن نظام تركيبي سابق على تدوين النحو، ممّا يجعل التقعيد النحوي أقرب إلى وصف نظام مستعمل وتقنينه منه إلى إنشائه ابتداءً.
وبذلك تمثّل قضيّة الإعراب حصن الأصالة لتصبح المعركة الفاصلة في الولوج إلى إشكاليّة اللغة الفصيحة؛ فبينما يراه المستلبون منهجيًّا تحليةً فنيّةً أو صناعةً نحويّةً متأخّرةً، يثبت التحليل الرصين أنّ الإعراب هو عقل اللغة وجوهر نظامها الفطري. وإنّ محاولة نفي الإعراب عن هذه اللغة محاولة لنزع صفة النظام عنها وتصويرها لغةً بدائيّةً لا تمتلك أدوات التعبير المعقّدة، وهو ما يفنّده استقرار النظام الإعرابي في أقدم النصوص الشعريّة التي وصلت إلينا برواية موثوقة.

12-من الشكّ إلى النقد المتوازن

لا يهدف البحث إلى إسقاط نظريّة الانتحال ولا إلى إثبات صحّة الشعر الجاهلي كلّه، وإنّما يسعى إلى **إعادة تحديد حدود النظريّة**، فالانتحال ظاهرة ثابتة في تاريخ الأدب، وقد عرفها العرب القدماء أنفسهم، ولذلك لا يصحّ إنكار وجودها، لكن وجود الانتحال لا يعني أنّ المدوّنة الشعريّة كلّها منتحلة .وبالمثل فإنّ سلامة نسبة بعض النصوص لا تعني سلامة جميع ما نسب إلى الشعراء ، ولهذا فإنّ المنهج الأكثر علميّةً هو الذي يفحص النصّ **نصًا نصًا، وروايةً روايةً، وقرينةً قرينةً**.

وتتحدّد قيمة اللغة الفصيحة اليوم بقدرتنا على **تحرير النظر إليها من أسر المقايسات الجاهزة مع اللغات الأوروبيّة** ، واستعادة الوعي بخصوصيّتها التاريخيّة وبما تختزنه من قدرة على الاستمرار والتجدّد. فالعربيّة ليستْ مجرّد أداة للتواصل، وإنّما هي **ذاكرة حضاريّة حيّة ووعاء للهُويّة** ، حفظت للأمّة اتصالها الثقافي عبر القرون، وأتاحت لتراثها أنْ يظلّ قابلًا للفهم والتداول والاستعادة.

ومن ثمّ، فإنّ تجاوز مقولة الانتحال لا يمثّل مجرّد تصحيح لحكمٍ تاريخي، بلْ يشكّل **خطوةً في استعادة السيادة اللسانيّة والمعرفيّة**؛ إذْ لا يمكن بناء علاقة واثقة بالتراث ما دامت العربيّة تُقرأ بمنظومات تفسيريّة تجعل أصالتها موضع شكّ دائم. والسيادة اللسانيّة لا تعني الانغلاق عن المناهج الحديثة، بلْ تعني

---

[38]- ابن سلام الجمحي، محمد ، **طبقات فحول الشعراء** ،تحقيق: محمود محمد شاكر، جدّة: دار المدني، 1980م، 6/1 – 8، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،**الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ط1،تحقيق: محمود فجال، دمشق: دار القلم، 1989م، ص 29–33.

[39]- نبوي، عبد العزيز ،**دراسات في الأدب الجاهلي** ،القاهرة: الصدر لخدمات الطباعة، 1988م، ص 12–15، والأسد، ناصر الدين، **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخيّة**، ط7،القاهرة: دار المعارف، 1988م، ص 107–133.

[40]- سنوسي، جمال، اللغة العربيّة بين السليقة والنحو والإعراب،**التحبير**، مج4، ع1، 2022م، ص 55–75.

امتلاك القدرة على توظيفها **من موقع نقدي مستقلّ**، بحيث تُقرأ العربيّة في ضوء تاريخها وخصائصها الداخليّة، لا وفق نماذج مستوردة تُفرض عليها من خارجها. ثمّ إنّ الوصفيّة والمعياريّة ليستا نظامين متعارضين، بلْ مستويين متكاملين في دراسة اللغة؛ فالوصف يكشف واقع الاستعمال، والمعيار يفسّر ما استقرّ منه وانتظم تاريخيًّا. والخطأ المنهجي يبدأ حين يُتخذ الوصف ذريعةً لنفي المعيار، أو يُستعمل التعدّد اللهجي لإسقاط وجود لسانٍ مشترك حافظ على وحدة العربيّة مع استيعابه للتنوّع الداخلي.

وبذلك تستعيد الفصيحة موقعها بوصفها **لسانًا حيًّا متجدّدًا، لا أثرًا لغويًّا جامدًا ولا بناءً اصطناعيًّا متأخّرًا** ؛ لغةً قادرةً على استيعاب العصر بأدواتها، وتجديد وظائفها، ومواصلة أداء دورها في حفظ الذاكرة الحضاريّة وصون استمراريّة الهُويّة العربيّة.

13-الخاتمة

تكشف دراسة إشكاليّة انتحال الشعر الجاهلي من منظور لساني أنّ الخلاف لم يكن في حقيقته حول عدد من القصائد المنسوبة إلى شعرائها فحسب، وإنّما دار حول صورة أعمق للعربيّة: هل هي لسان تاريخي متصل نما داخل بيئته وتفاعل مع تنوّعاته اللهجيّة، أم بناء لغوي معياري اكتملت صورته في مرحلة لاحقة ثمّ أُسقط على النصوص القديمة؟

وقد تبين أنّ الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن أنْ تستند إلى ثنائيّة بسيطة بين المعياريّة والوصفيّة؛ فالمعياريّة تصف جانبًا من انتظام اللغة، والوصفيّة تكشف مظاهر الاستعمال، وكلّ منهما لا يغني عن الآخر في دراسة لغة تاريخيّة معقّدة كالعربيّة.

كما أنّ وجود الإعراب في الشعر الجاهلي لا ينبغي أنْ يُفسر تلقائيًّا بأنّه نتيجة للتقعيد النحوي المتأخّر، كما أنّ تعدّد اللهجات لا يستلزم غياب لغة مشتركة. فالنظام اللغوي يمكن أنْ يكون أقدم من النظام الذي يصفه، واللغة المشتركة يمكن أنْ تتعايش مع اللهجات، واللغة الشعريّة يمكن أنْ تختلف عن لغة التخاطب من غير أنْ تكون منتحلةً.

ومن هنا فإنّ البحث لا يذهب إلى إنكار الانتحال، وإنّما يرفض **تحويل الانتحال إلى تفسير شامل لتاريخ الشعر واللغة،** فالانتحال ظاهرة جزئيّة ينبغي إثباتها في النصّ الذي ينسب إليه، لا فرضها بوصفها قاعدةً عامّةً.

أمّا موقف طه حسين، فإنّ قيمته الأساسيّة تتمثّل في أنّه أعاد طرح سؤال الأصالة بقوّة، ودفع الدراسات العربيّة إلى مراجعة المسلّمات المتعلقة بالرواية والتاريخ الأدبي. وقد أصبح كتابه، منذ صدوره سنة 1926 ثمّ إعادة صياغته في عنوان جديد:*في الأدب الجاهلي* سنة 1927، إحدى العلامات الفارقة في تاريخ النقد العربي الحديث .

لكن إعادة قراءة موقفه تقتضي التمييز بين **قيمة السؤال وصحّة النتيجة** ؛ فالشكّ أداة من أدوات البحث، وليس حكمًا نهائيًّا على موضوع البحث.وعليه، فإنّ استعادة القيمة العلميّة للعربيّة في هذه القضيّة لا تكون بالدفاع العاطفي عنها، ولا برفض المناهج الحديثة، وإنّما بإعادة توظيف تلك المناهج ضمن سياق العربيّة نفسها، ومراعاة خصائص تاريخها، وتعدّد مستوياتها، وطبيعة انتقالها الشفوي والمكتوب .

ويمكن اختزال النتيجة النهائيّة للبحث في العبارة الآتيّة :إنّ انتظام العربيّة ليس دليلًا على انتحالها، كما أنّ تنوّعها ليس دليلًا على تفكّكها؛ وإنّما تكمن حقيقتها التاريخيّة في قدرتها على الجمع بين الوحدة والتنوّع، وبين السليقة والتقعيد، وبين اللغة المشتركة واللهجات، وهو ما يجعل الحكم على أصالة الشعر الجاهلي قضيّةً تحتاج إلى تضافر القرائن، لا إلى الاحتكام إلى معيار لغوي واحد.

14-النتائج

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1-إنّإشكاليّة انتحال الشعر الجاهلي ليست إشكاليّةً أدبيّةً محضةً، بلْ تتصل بصورة العربيّة وتاريخها ونظامها اللغوي .

2-إنّ تأخّر التقعيد النحوي لا يعني بالضرورة تأخّر الظواهر اللغويّة التي وصفها النحاة.

3-لا يكفي انتظام اللغة الشعريّة لإثبات أنّها مصطنعة أو منتحلة.

4-إنّ وجود اللهجات العربيّة القديمة لا ينفي وجود مستوىً لغويّ مشترك.

5-إنّ الاختلاف بين لغة الشعر ولغة التخاطب اليوميّة لا يمثل دليلًا على الانتحال؛ لأنّ اختلاف مستويات الاستعمال ظاهرة طبيعيّة في اللغات .

6-إنّ الإعراب ينبغي أنْ يدرس باعتباره ظاهرةً تاريخيّةً وظيفيّةً، لا مجرّد قاعدة معياريّة متأخّرة.

7-إنّ تأخّر العلّة النحويّة لا يستلزم تأخّر الظاهرة اللغويّة؛ إذْ قد يسبق الاستعمالُ التقعيدَ، وتأتي العلّة لاحقةً لتفسير نظامٍ كان قائمًا قبل أنْ يُدوَّن .

8- إنّ المنهج الوصفي لا يمثّل مشكلةً في ذاته، ولا يتعارض مع المعياريّة وإنّما تكمن المشكلة في تحويله إلى أداة لإلغاء التاريخ المعياري أو نفي وجود اللغة المشتركة.

9-إنّ دراسة المرجعيّة الاستشراقيّة ينبغي أنْ تقوم على التفريق بين المدارس والباحثين، لا على إطلاق الأحكام العامّة.

10-إنّ قيمة الشكّ الذي دعا إليه طه حسين تكمن في إثارة السؤال وإعادة فحص الرواية، أمّا نتائجه فتظلّ قابلةً للمناقشة بحسب قوّة الأدلّة .

11-إنّ الحكم على أصالة النصوص الشعريّة ينبغي أنْ يقوم على تضافر القرائن اللغويّة والتاريخيّة والنصيّة والأسلوبيّة .

12-إنّ أفضل مقاربة لإشكاليّة الانتحال هي الانتقال من الحكم الكلّي على الشعر الجاهلي إلى **التقويم الجزئي للنصوص والروايات**.

15-التوصيات

يوصي البحث بما يأتي:

1. إعادة دراسة الشعر الجاهلي المشكوك فيه دراسةً نصيّةً مستقلّةً.
2. عدم اعتماد قرينة لغويّة واحدة في الحكم على النصوص .
3. التمييز بين تاريخ اللغة وتاريخ التقعيد النحوي .

4. دراسة اللهجات العربيّة القديمة في علاقتها بالمستوى اللغوي المشترك .
5. الإفادة من اللسانيّات التاريخيّة في دراسة المفردات والتراكيب .
6. توظيف التحليل الأسلوبي والإحصائي في دراسة نسبة النصوص .
7. التمييز بين الانتحال الكلّي والجزئي وبين اختلاف الروايات .
8. إعادة قراءة نظريّة طه حسين في ضوء المناهج الحديثة دون قبولها أو رفضها بصورة مسبقة .
9. تجنّب إسقاط خصائص اللهجات الحديثة على العربيّة القديمة دون الاعتماد على أدلّة تاريخيّة معتبرة .
10. بناء دراسات مستقبليّة تجمع بين التحقيق النصّي والتحليل اللغوي والتاريخي .

16-قائمة المصادروالمراجع

الأسد، ناصر الدين،**مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخيّة،** ط7،القاهرة: دار المعارف، 1988م.
بدوي، عبد الرحمن، **دراسات المستشرقين حول صحّة الشعر الجاهلي**، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1979م.
بشر، كمال،**اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم**، (د. ط)، القاهرة: دار غريب، 1999م.
حسان، تمام،**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ط4، القاهرة: عالم الكتب، 2000م.
حسين، طه، **في الأدب الجاهلي**، ط3، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1933م.
ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد،**المقدّمة**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، سوريا: دار البلخي، 2004م.
خليفة، عبد الكريم، **تيسير العربيّة بين القديم والحديث**، ط1، الأردن: منشورات مجمع اللغة العربيّة الأردني، 1986م.
رحال، هشام، الدرس النحوي بين المعياريّة والواقع اللغوي، **لغة كلام**، الجزائر: مختبر اللغة والتواصل بالمركز الجامعي بغليزان، 01، 2015م.
الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط5، بيروت: دار النفائس، 1986م.
زوبن، علي،**منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامّة.
السامرائي، إبراهيم، **التطوّر اللغوي التاريخي**، ط2، بيروت: دار الأندلس للنشر والتوزيع، 1981م.
سعيد،عبد الوارث مبروك، **في إصلاح النحو العربي – دراسة نقديّة**، ط1، الكويت: دار القلم، 1985م.
ابن سلام الجمحي، محمد، **طبقات فحول الشعراء**،تحقيق: محمود محمد شاكر، جدّة: دار المدني، 1980م.
سنوسي، جمال، اللغة العربيّة بين السليقة والنحو والإعراب،**التحبير**، مج4، ع1، 2022م.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،**الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: عبد الكريم عطيّة، ط3، دمشق: دار البيروني، 2006م.
عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، ط6، القاهرة: عالم الكتب، 1988م.
العياشي، عمياز، تأرجح الدرس النحوي في التراث العربي بين الوصفيّة والمعياريّة، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، مجلّة كليّة الآداب واللغات، العدد 20، جانفي 2017م.
الفيصل، سمر روحي، **قضايا اللغة في العصر الحديث**، (د. ط)، الإمارات العربيّة المتحدة، وزارة الثقافة، 2009م.
المزيني، حمزة بن قبلان، **دراسات في تاريخ اللغة**، ط1، عمّان – الأردن: دار كنوز المعرفة العلميّة، 2014م.
المنجد، صلاح الدين،**قواعد تحقيق المخطوطات**،بيروت: دار الكتاب الجديد، الطبعة السابعة، 1987م.
نبوي، عبد العزيز،**دراسات في الأدب الجاهلي**،القاهرة: الصدر لخدمات الطباعة، 1988م.
هارون، عبد السلام محمد، **تحقيق النصوص ونشرها**، القاهرة: مكتبة السنّة، 1989م.
ياقوت، أحمد سليمان، **منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، ط1، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 1989م.